

جامعة الأزهر

كلية اللغة العربية بأسسيوط

المجلة العلمية

من أمثلة المجرد والمزيد التي خالف فيها بعض اللغويين
المشهور عند الصرفيين (دراسة وصفية نقدية)

*Examples Of The Abstract And More In Which He
Some Famous Linguists In The Bankers Disagreed
(Monetary Descriptive Study) On The Individual And
Society*

إعداد

د/ سامح محمد عبد الحسن محمود

أستاذ اللغويات المساعد في كلية اللغة العربية بأسسيوط

(العدد الثالث والأربعون)

(الإصدار الرابع - نوفمبر)

(الجزء الثالث (١٤٤٦هـ / ٢٠٢٤م))

الترقيم الدولي للمجلة (ISSN) 2536-9083
رقم الإيداع بدار الكتب المصرية: ٢٠٢٤/٦٢٧١م

من أمثلة المجرد والمزيد التي خالف فيها بعض اللغويين المشهور عند الصرفيين (دراسة وصفية نقدية)

سامح محمد عبد المحسن محمود

قسم اللغويات، كلية اللغة العربية، جامعة الأزهر، أسيوط، مصر.

البريد الإلكتروني: samehmahmod.47@azhar.edu.eg

المخلص

تناول البحث فكرة جديدة، تُعالج فكر اللغويين نحو الأمثلة الصرفية، فقد خالف بعضهم ما هو مشهور في كتب الصرف قولاً أو عملاً، فحكم بأصالة ما هو زائد، أو بزيادة ما هو أصلي، مخالفاً المشهور عند الصرفيين. فعرض البحث هذه الأمثلة الصرفية في باب المجرد والمزيد التي خالفت المشهور في كتب اللغويين، وفتش عن سرّ مخالفة المشهور فيها، ووجه القول به، أو العمل به في بعض المعاجم، مع دراسة هذا الاحتمال، وبيان مدى قوّته أو ضعفه في الأمثلة الصرفية. وقد اشتمل البحث على مقدمة، وتمهيد، وفصلين، وخاتمة. أما التمهيد، فبعنوان: (الأمثلة الصرفية بين الصرفيين واللغويين). والفصل الأول - "ما خالف المشهور من أمثلة المُجرد"، وفيه مبحثان: المبحث الأول - ما خالف المشهور من أمثلة الرباعي المُجرد. المبحث الثاني - ما خالف المشهور من أمثلة الخماسي المُجرد. والفصل الثاني - "ما خالف المشهور من أمثلة المزيد"، ويتكون من أربعة مباحث: المبحث الأول - ما خالف المشهور من الأمثلة التي جاءت فيها الزيادة أولاً. المبحث الثاني - ما خالف المشهور من الأمثلة التي جاءت فيها الزيادة ثانياً. المبحث الثالث - ما خالف المشهور من الأمثلة التي جاءت فيها الزيادة ثالثة. المبحث الرابع - ما خالف المشهور من الأمثلة التي جاءت فيها الزيادة رابعة.

الكلمات المفتاحية: المجرد والمزيد، أمثلة، خالف، بعض اللغويين.

Examples Of The Abstract And More In Which He Disagreed Some Famous Linguists In The Bankers (Monetary Descriptive Study)

Sameh Mohamed Abdel Mohsen Mahmoud

Linguistics Department, Faculty of Arabic Language, Al-Azhar University, Assiut, Egypt.

Email: samehmahmod.47@azhar.edu.eg

Abstract:

The research dealt with a new idea that addresses the thinking of linguists towards morphological examples. Some of them contradicted what is popular in morphology books in word or deed, so they ruled that what is augmented is original, or that what is original is increased, contradicting what is popular among morphologists. The research presented these morphological examples in the chapter of the abstract and augmented that contradicted what is popular in linguists' books, and searched for the secret of contradicting what is popular in them, and the reason for saying it, or working with it in some dictionaries, with a study of this possibility, and showing the extent of its strength or weakness in morphological examples. The research included an introduction, a preface, two chapters, and a conclusion. As for the preface, it is entitled: (Morphological Examples between Morphologists and Linguists). The first chapter - "What contradicts the famous examples of the abstract", and it contains two topics: The first topic - What contradicts the famous examples of the abstract quadriliteral. The second topic - What contradicts the famous examples of the abstract quinqueliteral. The second chapter - "What contradicts the famous examples of the augmented", and it consists of four topics: The first topic - What contradicts the famous examples in which the augmentation came first. The second topic - What contradicts the famous examples in which the augmentation came second. The third topic - What contradicts the famous examples in which the augmentation came third. The fourth topic - What contradicts the famous examples in which the augmentation came fourth.

Keywords: *Morphological Examples, What Contradicts The Famous, Linguists.*

المقدمة

الحمد لله وكفى، والصلاة والسلام على النبي المصطفى، وعلى آله وصحبه،
ومن اهتدى، **أما بعد**،،

فإنَّ الصرفيين مثَّلوا للأبنية الصرفية والأوزان الرباعية والخماسية بأمثلة انتشرت
في كتبهم، واشتهرت فيما بينهم حتى كاد الإجماع ينعقد عليها، لكني حين طالعتُ
بعض كتب اللغة والمعاجم، وجدتُ تناولها للأمثلة الصرفية يُخالف هذا المشهور عند
الصرفيين، فيحكم أحد اللغويين بأصالة ما هو زائد، أو بزيادة ما هو أصلي، أو يزن
المثال على ما يُخالف المشهور عند الصرفيين.

ولأن علماءنا الأوائل كانوا في أكثر العلوم والمعارف بحورا، وكان اللغويون منهم
أصحاب صنعة نحوية وصرفية دقيقة، كان لزاماً عليّ أن أبحث عن سرِّ مخالفة
المشهور، ووجه القول به، أو العمل به في بعض المعاجم، مع بيان مدى قوّة هذا
الاحتمال أو ضعفه في الأمثلة الصرفية المشهورة، فجاءت فكرة هذا البحث تحت
عنوان:

"من أمثلة المجرد والمزيد التي خالف فيها بعض اللغويين المشهور عند
الصرفيين" (دراسة وصفية نقدية).

منهج البحث وطريقة السير فيه:

قد اتبعت في هذه الدراسة المنهج الوصفي، الذي يقوم على الوصف والتحليل،
فبدأت بذكر المثال الصرفي، ومعناه في اللغة، مع بيان الوجه المشهور عند
الصرفيين داعماً ذلك بنص صريح من كتبهم ما أمكن، وقد أوردت الأمثلة في
المباحث حسب المشهور عند الصرفيين، ثم بيّنت الوجه غير المشهور، ومن قال

به، ومن أيده أو تبعه من اللغويين أو الصرفيين، مُجتهداً في الوصول إلى وجه القول به، مع دراسة هذا الاحتمال، وبيان مدى قوته أو ضعفه.

الدراسات السابقة:

اعتنى الباحثون بدراسة ما خالف المشهور في كتب النحو والصرف، دون أن يوجهوا نظرهم إلى الربط بينها وبين كتب اللغة والمعاجم التي خالف مصنفيها هذا المشهور قولاً أو فعلاً، لكنني وجدت بعض الدراسات الصرفية التي تناولت أمثلة المجرد والمزيد المختلف فيها، أو درستها في بعض المعاجم دراسة لغوية، مثل:

١- "دخول النون في الأصول غير الثلاثية بين الأصالة والزيادة، باب العين في معجم العين للخليل نموذجاً (دراسة صوتية صرفية)" بحث بمجلة جامعة الشارقة للعلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد (٢) المجلد (١٦) ديسمبر ٢٠١٩ م، للباحث/ عبد الوهاب صابر أحمد.

٢- "المختلف في أصالته وزيادته من الحروف" بحث في مجلة الدراسات الإسلامية والعربية بدمياط العدد (٨) مجلد (٨) د/ نبيل عوض الشربيني.

٣- "النون الثانية في الكلمات العربية بين الأصالة والزيادة، وأثر ذلك في بناء المعجم العربي" بحث بمجلة جامعة الطائف، العدد ٢٢، المجلد السادس، للدكتور/ حسن عبد المنعم العوفي.

وجه التشابه والاختلاف بين بحثي والدراسات السابقة:

لم تشترك أي الدراسات السابقة في الأمثلة التي درستها إلا بحثاً واحداً، وهو: "المختلف في أصالته وزيادته من الحروف" فقد درس الباحث فيه أكثر من سبعين مثلاً، منها خمسة أمثلة فقط جاءت في بحثي، وهي: "نبراس، ونرجس، ونفرجة، وعنسل، وضيفن"، لكنه عرض الخلاف في هذه الأمثلة، وركز بحثي على رأي

اللغويين، ووجه الاشتقاق فيها، ومدى قوة الاحتمال المخالف للمشهور، أو ضعفه.

خطة البحث: اشتمل البحث على مقدمة، وتمهيد، وفصلين، وخاتمة، ثم قائمة بالمصادر والمراجع، وتفصيل الخطة على النحو الآتي:

المقدمة - بيّنت فيها فكرة الموضوع، وعلاقته بالدراسات السابقة، ثم وضّحت منهج البحث وخطته.

التمهيد - بعنوان: (الأمثلة الصرفية المشهورة بين اللغويين و الصرفيين)، وفيه:

- ١ - معنى الأمثلة الصرفية، والمقصود منها في البحث.
- ٢ - معنى المشهور، والمقصود منه في البحث.
- ٣ - الفرق بين اللغويين و النحويين في تقرير الأمثلة المشهورة، وأسباب اختلافهم.
- ٤ - توضيح مذهب ابن فارس في أمثلة الرباعي والخماسي، و مدى تأثره بالكوفيين.
- ٥ - طريقة اللغويين في عرض الأمثلة.

الفصل الأول - "ما خالف المشهور من أمثلة المجرّد"، وفيه مبحثان:

المبحث الأول - ما خالف المشهور من أمثلة الرباعي المجرّد.

المبحث الثاني - ما خالف المشهور من أمثلة الخماسي المجرّد.

الفصل الثاني - "ما خالف المشهور من أمثلة المزید"، ويتكون من أربعة مباحث:

المبحث الأول - ما خالف المشهور من الأمثلة التي جاءت فيها الزيادة أولاً.

المبحث الثاني - ما خالف المشهور من الأمثلة التي جاءت فيها الزيادة ثانية.

المبحث الثالث - ما خالف المشهور من الأمثلة التي جاءت فيها الزيادة ثالثة.

المبحث الرابع - ما خالف المشهور من الأمثلة التي جاءت فيها الزيادة رابعة.

الخاتمة : ذكرت فيها النتائج التي توصلت إليها، وبعض التوصيات.

التمهيد

الأمثلة الصرفية المشهورة بين اللغويين و الصرفيين

أولاً- معنى الأمثلة الصرفية المشهورة:

أ- معنى الأمثلة، والمقصود بها في هذا البحث.

الأمثلة في اللغة:

الأمثلة: جمع مثال، مأخوذ من المثل: بمعنى المساوي، أو المُشابه، يقال: هذا مثله في كذا، أي: مُساوٍ له في جهةٍ دونَ جهةٍ، أو هو شبيهه له في كذا^(١).

وفي الاصطلاح:

عُرّف المثال بأنه: "الجزئي الذي يُذكر لإيضاح القاعدة، وإيصالها إلى فهم المُستفيد، كما يقال: الفاعل كذا، ومثاله: "زيد" في: "ضرب زيد"^(٢).

المقصود بالأمثلة الصرفية:

تستعمل الأمثلة عند الصرفيين بطريقتين:

الأولى – الأمثلة التي جعلوها ميزانًا للكلمات؛ ليجمعوا المتشابهات تحت باب واحد، فيقولون: هذا على مثال (ضرب)، أو (نصر)، أو (فتح)، أو (فعل)، وغير ذلك.

والثانية – الأمثلة التي يُمثلون بها للأوزان والأبنية؛ بقصد الإيضاح والبيان، فيقولون: بناء (فعل)، مثل: جَعَفَر، وبيَّرَخ، وثَعَلَب، وغير ذلك.

(١) ينظر: لسان العرب (م ث ل): (١١ / ٦١٠).

(٢) كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم (٢/١٤٤٧).

وهذا المعنى الثاني هو الذي قصدته بالأمثلة في عنوان هذا البحث، وتفصيله.

ب - معنى المشهور:

المشهور في اللغة: اسم مفعول من (شَهَرَ)، ومصدره: شَهْرَةٌ، وأصل مادته يدل في اللغة على الوضوح والظهور، يقول الجوهري: "والشَهْرَةُ: وضوح الأمر، تقول منه: شَهَرْتُ الأمر، أَشْهَرُهُ شَهْرًا وشَهْرَةً، فاشْتَهَرَ، أي: وضَح" (١)، ويقول ابن فارس: "الشَّيْنُ وَالْهَاءُ وَالرَّاءُ أَصْلٌ صَحِيحٌ يَدُلُّ عَلَى وَضُوحِ فِي الْأَمْرِ وَإِضَاءَةٍ" (٢)؛ لذا قالوا: "رجل شَهِيْرٌ، ومَشْهُورٌ: مَعْرُوفُ الْمَكَانِ مَذْكُورٌ" (٣).

فالمشهور إذاً في اللغة: هو الواضح الظاهر المعروف الذي لا يخفى أمره على الكثيرين، ولذلك فرق أبو هلال العسكري بين المشهور والمعروف بأن المشهور: هو المعروف عند الجماعة الكثيرة، والمعروف لا يشترط فيه الكثرة، بل هو معروف وإن عرفه واحد فقط؛ لذا يقال: هذا معروف عند زيد، ولا يقال: مشهور عند زيد، ولكن يقال: هذا مشهور عند القوم (٤).

المشهور عند علماء النحو و الصرف:

استعمل العلماء لفظ المشهور استعمالاً يوافق المعنى اللغوي، فأطلقوه على ما كان معروفاً عند الكثيرين، سواء أكان لغةً، أم حكماً، أم مذهباً، أم رأياً، ومن ذلك قول ابن يعيش: "وفي "حيص بيص" لغات، قالوا: "حيص بيص" بالفتح فيهما، وهو الكثير

(١) الصحاح (ش ه ر): (٢ / ٧٠٥).

(٢) مقاييس اللغة (ش ه ر): (٣ / ٢٢٢).

(٣) المحكم والمحيط الأعظم (ش ه ر): (٤ / ١٨٥).

(٤) ينظر: معجم الفروق اللغوية (ص ٤٩٧).

المشهور"^(١)، وقول ابن مالك: "المشهور جرُّ ما استثنى بـ"حاشا"، والحكم عليها بالحرفية"^(٢)، وقول أبي حيان في الارتشاف"^(٣): "وكون هذا الجمع علامته واو وياء هو المحفوظ المشهور في لسان العرب" وقوله: "وعلى المشهور عن الأخفش"، وقوله: "والمعارف في المشهور خمسة"، وقوله: "المشهور رفع أخبار هذه الحروف".

المقصود بالأمثلة المشهورة في البحث:

يقصد بها تلك الأمثلة التي مثلَّ بها المتقدمون لأوزان المُجرد والمزيد، وتناقلها الصرفيون فيما بينهم حتى يصح إطلاق لفظ المشهور عليها، وإن خالفهم بعض المتأخرين فيما ذهبوا إليه وقرروه، كابن عصفور، وابن مالك، وأبي حيان، موافقين في ذلك بعض اللغويين المتقدمين، ويدل على صحة هذا القصد قول ابن مالك حين خالف متقدمي الصرفيين: "وهذا الذي ذكرته، وإن كان خلاف المشهور عند التصريفيين، فهو مؤيد بالدليل، وهو موافق لقول أئمة اللغة"^(٤).

ثانياً- الفرق بين اللغويين و الصرفيين في تقرير الأمثلة المشهورة:

يختلف اللغوي في نظرتة للمادة اللغوية عن الصرفي، وذلك لأمرين:

الأول- أنّ مهمة كل منهما وغايته مختلفة، فالصرفي يحاول أن يضع الضوابط والقواعد التي تنطبق عليها الجزئيات، وتدرج تحتها أكثر مواد اللغة، ومن هنا حكم على بعض الأمثلة بالقلّة أو الكثرة، أو الندرة، أو بأنه لا نظير لها حتى يسهل

(١) شرح المفصل (٣/ ١٤٨).

(٢) شرح الكافية الشافية (٢/ ٧٢٣).

(٣) ارتشاف الضرب (٢/ ٦٢٣، ٥٦٨، ٩٠٨، ١٢٤٢/٣).

(٤) إيجاز التعريف في علم التصريف لابن مالك (ص ١٥٧).

القياس عليها إن كانت من باب الكثير المطرد، أو يُوقَف عندها، ولا يقاس عليها إن كانت من باب القليل النادر.

بينما يُعنى اللغوي بوصف اللغة كما هي دون أن يُراعي ما يصح القياس عليه ومالا يصح، فلا تعجب أن ترى بعض اللغويين يُبَوِّب للأبنية التي حكم عليها الصرفيون بالندرة، أو بأنه لا نظير لها، كابن القطاع (ت ٥١٥هـ) حين أورد وزن (هَفْعَل)، ومثَّل له بـ(هَزَبِر)^(١)، مع أن أكثر الصرفيين يُمثَّل به لوزن: فِعْلٌ؛ تغليباً لما هو كثير مُطرد على ما هو نادر أو قليل، وهو زيادة الهاء أولاً، فنتج عن هذا الخلاف المنهجي القول بما ليس مشهوراً عند الصرفيين.

الثاني- أن معرفة المُجرد والمزيد تعتمد على الاشتقاق^(٢)، وهو أمر اجتهادي، فقد اختلفت نظرة اللغويين عن الصرفيين في أصل بعض الكلمات، ووجه الاشتقاق فيها، وسبب هذا الاختلاف في الاشتقاق أحد هذه الأمور:

١- أنه ربما يصل اللغوي مالم يقع عليه الصرفي من دليل، فيختلفان في الاشتقاق، والأصل، والوزن، والتجرد، والزيادة، وغير ذلك؛ لأن لغة العرب أوسع من أن يحيط بها أحد.

٢- أن الأصول الثلاثية والرباعية والخماسية قد تتداخل، وقد عقد ابن جني لذلك باباً في الخصائص، وذكر اختلاف العلماء في بعض الكلمات نظراً لهذا التداخل، ومثَّل له بعدة أمثلة، منها: (دُلامص)، فالمازني يرى أنه رباعي؛ لأن الميم عنده

(١) ينظر: أبنية الأسماء والأفعال والمصادر (ص ٣٦٣).

(٢) الاشتقاق الصرفي، ويسمى الاشتقاق الصغير أو الأصغر: وهو اقتطاع فرع من أصل يدور في تصاريفه مع ترتيب الحروف وزيادة المعنى، وذلك كقولهم: إن الياء في "ضيغم" زائدة؛ لأنه مشتق من "الضغم". شرح التعريف بضروري التصريف (ص ٥٢).

أصل، وهو ثلاثي على مذهب الخليل ؛ لزيادة الألف والميم^(١).

٣- أن بعض اللغويين ذهب إلى أن أكثر الرباعي والخماسي منحوت من كلمتين، كابن فارس، فهو يرى أن أكثر الرباعي والخماسي منحوت من كلمتين، وهو ما يُسمى عند المُحدثين: الاشتقاق الكُبار^(٢)، يقول ابن فارس: "اعْلَمْ أَنَّ لِلرَّبَاعِيِّ وَالْخُمَاسِيِّ مَذْهَبًا فِي الْقِيَاسِ، يَسْتَنْبِطُهُ النَّظَرُ الدَّقِيقُ، وَذَلِكَ أَنَّ أَكْثَرَ مَا تَرَاهُ مِنْهُ مَنْحُوتٌ، وَمَعْنَى النَّحْتِ: أَنْ تُؤْخَذَ كَلِمَتَانِ وَتُنْحَتَ مِنْهُمَا كَلِمَةٌ تَكُونُ آخِذَةً مِنْهُمَا جَمِيعًا بِحِظِّ"^(٣).

٤- مخالفة بعض الصرفيين واللغويين لمذهب البصريين في بناء الرباعي والخماسي المُجردين، فقد نُسب إلى الفراء والكسائي^(٤) القول بأن الأصل في الأسماء هو بناء الثلاثي، وأن الرباعي فيه زيادة حرف، وأن الخماسي فيه زيادة حرفين، فلزم منه الحكم بالزيادة على ما حقه التجرد عند جمهور البصريين، وعلى مذهب الكوفيين سار ابن فارس في "المقاييس"، فهو يقول: "وَمِنْ هَذَا النَّبَابِ مَا يَجِيءُ عَلَى الرَّبَاعِيِّ، وَهُوَ مِنَ الثَّلَاثِيِّ عَلَى مَا ذَكَرْنَاهُ، لَكِنَّهُمْ يَزِيدُونَ فِيهِ حَرْفًا لِمَعْنَى يُرِيدُونَهُ مِنْ مُبَالَغَةٍ، كَمَا يَفْعَلُونَ ذَلِكَ فِي زُرْقِمٍ وَخَلْبِنٍ. لَكِنَّ هَذِهِ الزِّيَادَةَ تَقَعُ أَوَّلًا وَعَيْرَ أَوَّلٍ"^(٥)، وقد مثل على ذلك بأمثلة كثيرة، منها (بَلْدَمَ)، فقال: "وَمِنْ ذَلِكَ (بَلْدَمَ) إِذَا فَرِقَ، فَسَكَتَ، وَالْبَاءُ زَائِدَةٌ، وَإِنَّمَا هُوَ مِنْ (لِذَمَ)، إِذَا لَزِمَ بِمَكَانِهِ فَرَقًا لَا

(١) ينظر: الخصائص (باب في تداخل الأصول الثلاثية والرباعية والخماسية): (٢/ ٥٣).

(٢) ينظر: دراسات في فقه اللغة لصبحي الصالح (ص ١٧٤، ٢٤٣).

(٣) مقاييس اللغة (باب ما جاء من كلام العرب على أكثر من ثلاثة أحرف أوله باء): (١/ ٣٣٢).

(٤) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش (٤/ ١٥٤)، ونسب إلى الكوفيين في الإنصاف (٢/ ٦٥٤).

(٥) مقاييس اللغة [باب من الرباعي آخر]: (١/ ٣٣٢).

يَتَحَرَّكَ^(١).

فابن فارس يرى أنَّ الرباعي يأتي على قسمين: قسم منحوت من كلمتين، والآخر أصله ثلاثي زيد فيه حرف للمبالغة، كما مثل بـ(بَلَدَمَ) ، وقد يحتمل المثال الوجهين باعتبارين مختلفين، ومن ذلك قوله في مثال (تغلب): "(التَّغْلَبُ): مَخْرَجُ الْمَاءِ مِنَ الْجَرِينِ، فَهَذَا مَأْخُودٌ مِنْ (تَعَبَ)، وَاللَّامُ فِيهِ زَائِدَةٌ. فَأَمَّا تَغْلَبُ الرُّمْحِ، فَهِيَ مَنْحُوتٌ مِنَ الثَّغْبِ وَمِنَ الْعَلْبِ، ... وَوَجْهٌ آخَرٌ أَنْ يَكُونَ مِنَ الْعَلْبِ وَمِنَ الثَّلْبِ، وَهُوَ الرُّمْحُ الْخَوَّارُ، وَذَلِكَ الطَّرْفُ دَقِيقٌ فَهُوَ ثَلْبٌ"^(٢).

ثالثاً- طريقة اللغويين في عرض الأمثلة.

يختلف أصحاب المعاجم في عرض بعض الأمثلة الصرفية؛ نظراً لاختلافهم في عدد أصول الكلمة، فيضع كل واحد منهم المثال في الباب الذي يراه أحق به من غيره، فهذا يضعه في الثلاثي، وآخر في الرباعي، وثالث يورده في الموضوعين؛ إشارة منه إلى الاحتمال الوارد في هذا المثال، دون أن ينصَّ على الزيادة، أو يُشير إلى الوزن؛ اعتماداً منه على فهم القارئ، وهذا هو الغالب في المعاجم اللغوية.

وقد ينصُّ على الزيادة، ويوضح أصل الكلمة ووجه الاشتقاق فيها كما فعل ابن دريد (ت ٣٢١هـ) في الجمهرة، حين يقول في (جندل): "وجندل، النون فيه زائدة، واشتقاقه من الجدل"^(٣)، وكذا ابن فارس (ت ٣٩٥) في "المقاييس" حين بيّن وجه زيادة الخاء في (برزخ)، فقال: "وممّا فيه حرف زائد (الْبَرْزُخُ): الْحَائِلُ بَيْنَ الشَّيْئَيْنِ،

(١) السابق (١/ ٣٣٣).

(٢) مقاييس اللغة [باب ما جاء من كلام العرب على ثلاثة أحرف أوله ثاء]: (١/ ٤٠٣).

(٣) جمهرة اللغة (٢/ ١١٣٦).

كَأَنَّ بَيْنَهُمَا بَرَازًا، أَي: مُتَّسَعًا مِنَ الْأَرْضِ، ثُمَّ صَارَ كُلُّ حَائِلٍ بَرَزْحًا، فَالْخَاءُ زَائِدَةٌ؛ لِمَا قَدْ ذَكَرْنَا^(١).

وربما قيّد اللغوي المادة والمثال بالوزن الصرفي؛ ليعرف أنه من أمثلة المُجرد كما يفعل الفيروزآبادي (ت ٨١٧هـ) في القاموس المحيط، ومن ذلك قوله: "العَنْبَسُ، كَجَعْفَرٍ"^(٢).

فصاحب القاموس لا يقصد مُماثلة (عَنْبَس) لـ(جَعْفَر) في الحركات والسكنات فحسب، بل يقصد المماثلة أيضًا في أصالة جميع حروف الكلمة، وأنها من أمثلة الرباعي المجرد، ويؤكد على هذا بعض شُرَّاح القاموس حين يقول: "وَكَثِيرًا مَا يُقَيَّدُ هَذَا الْوِزْنَ { يَقْصِدُ: فَعْلٌ } فَيَقُولُ: كَجَعْفَرٍ أَوْ كَجَرَوْلٍ أَوْ كَمَهْدَرٍ"^(٣).

فهو يزن أكثر مواد الرباعي والخماسي المُجردين بالأمثلة^(٤)، فيزن الرباعي الذي على (فَعْلِل) بـ(زَيْرِج)، والذي على (فُعْلُل) بـ(قُنْفُذ)، والذي على (فَعْلَل) بـ(قِمْطَر) و(سَبْحَل) و(هَزِير)، ويزن الخماسي -أيضًا- بـ(سَفْرَجَل)، و(جِرْدَحَل)، و(جَحْمَرِش)، و(قُدْعَمِل).

(١) مقاييس اللغة [باب من الرباعي آخر]: (١/ ٣٣٣).

(٢) القاموس المحيط (ع ن ب س): (ص: ٥٦٠).

(٣) فُلك القاموس لعبد القادر الكوكباني (ت ١٢٠٧هـ): (ص ٦٤).

(٤) ينظر: السابق (ص ٦٤، ٦٥).

الفصل الأول

ما خالف المشهور من أمثلة المجرد

وفيه مبحثان:

المبحث الأول - ما خالف المشهور من أمثلة الرباعي المُجرد.

المبحث الثاني - ما خالف المشهور من أمثلة الخماسي المُجرد.

المبحث الأول

ما خالف المشهور من أمثلة الرباعي المجرد

المثال الأول- البرزخ.

البرزخ: هو الحاجز الحائل بين الشيئين، أو ما بين كل شيئين، ويقال: الميت في البرزخ؛ لأنه بين الدنيا والآخرة^(١).

المشهور عند الصرفيين أن كلمة (برزخ) من أمثلة الرباعي المجرد، جاء في فتح الأقفال: "فَعَلَّ: بفتح الأول والثالث كَنَعَلَب، وَعَقْرَب، وَبَرَزَخ"^(٢).

ووافقهم في ذلك أكثر أصحاب المعاجم، فقد أوردوه في مادة الرباعي (ب ر ز خ) كما في: العين، والتهديب، والصاح، والمحكم، واللسان، والقاموس، والتاج^(٣).

لكن ابن فارس ذهب إلى أن الخاء فيه زائدة، فقال: "وَمِمَّا فِيهِ حَرْفٌ زَائِدٌ (الْبَرْزَخُ): الْحَائِلُ بَيْنَ الشَّيْئَيْنِ، كَأَنَّ بَيْنَهُمَا بَرَازًا، أَي: مُتَسَعًا مِنَ الْأَرْضِ، ثُمَّ صَارَ كُلُّ حَائِلٍ بَرَزَخًا، فَالْخَاءُ زَائِدَةٌ؛ لِمَا قَدْ ذَكَرْنَا"^(٤).

وجه القول بزيادة الخاء:

بنى ابن فارس مذهبه في (برزخ) وما شابهها من أبنية الرباعي على أن أكثر الرباعي مرجعه إلى الثلاثي، إما بالنحت من كلمتين، وإما بزيادة حرف فيه، فقال:

(١) ينظر: العين (ب ر ز خ): (٤/ ٣٣٨)، والصاح (ب ر ز خ): (١/ ٤١٩).

(٢) فتح الأقفال وحل الإشكال بشرح لامية الأفعال المشهور بالشرح الكبير (بحرق): (ص ٣٤).

(٣) ينظر: العين (٤/ ٣٣٨)، والتهديب (٧/ ٢٧٠)، والصاح (١/ ٤١٩)، والمحكم (٥/ ٣٣٧)، واللسان (٣/ ٨)، والقاموس (ص ٢٤٩)، والتاج (٧/ ٢٣٤).

(٤) مقاييس اللغة (١/ ٣٣٣).

"فعلى هذا الأصل بنينا ما ذكرناه من مقاييس الرباعي، فنقول: إنَّ ذلك على ضربين: أحدهما - المنحوت الذي ذكرناه، والضرب الآخر - الموضوع وضعا لا مجال له في طرق القياس"^(١)، ثم أفرد النوع الثاني بالحديث، وبيّنه، فقال: "ومن هذا الباب ما يجيء على الرباعي وهو من الثلاثي على ما ذكرناه، لكنهم يزيدون فيه حرفاً؛ لمعنى يريدونه من مبالغة"^(٢).

فهو يرى أن هذا المثال (برزخ) من باب الزيادة، وأوضح أصله، وأنه مشتق من (برز) الثلاثي، وهذه المادة تدل على الظهور والوضوح، يقول ابن فارس في معناها: "الباء والراء والزاء أصل واحد، وهو ظهور الشيء وبدوّه، قياس لا يُخلف. يقال: برز الشيء، فهو بارز"^(٣)، و(الْبَرْزُ) مأخوذ عنده من (الْبِرَازِ) الذي هو الْمُتَسَّعُ من الأرض، يقول: "وَالْبِرَازُ الْمُتَسَّعُ مِنَ الْأَرْضِ؛ لِأَنَّهُ بَادٍ لَيْسَ بِغَائِطٍ وَلَا دَحْلٍ وَلَا هُوَّةً"^(٤)، ثم أطلق على كل ما حال بين شيئين.

وهذا الاشتقاق الذي أشار إليه ابن فارس مُحْتَمَلٌ هنا، لكن يبدو فيه التكلف الواضح؛ لأن اشتقاقه من (البراز) - المتسع من الأرض، وهو شيء مادي محسوس - يصح في باب المحسوسات، أما في المعنويات، فبعيد، ولاسيما أن البرزخ من معانيه: مَا بَيْنَ كُلِّ شَيْئَيْنِ، فهو في المعنويات أكثر؛ لذا قالوا: "بِرَازِ الْإِيمَانِ، وَأَرَادُوا بِهَا: مَا بَيْنَ أَوَّلِهِ وَآخِرِهِ"^(٥)، أو مَا بَيْنَ الشُّكِّ وَالْيَقِينِ^(٦)، وجاء في اللسان: "وَالْبِرْزُخُ

(١) مقاييس اللغة (١/ ٣٢٩).

(٢) السابق (١/ ٣٣٢).

(٣) السابق (باب الباء والراء وما معهما في الثلاثي): (١/ ٢١٨).

(٤) السابق الصفحة نفسها.

(٥) قال ابن سيده: "وأول الإيمان: الإقرار بالله عز وجل، وآخره: إمطة الأذى عن الطريق.

المحکم والمحيط الأعظم (الخاء والزاي): (٥/ ٣٣٧).

(٦) ينظر (ب ر ز خ): العين (٤/ ٣٣٨)، وتهذيب اللغة (٧/ ٢٧١)، والمخصص (٤/ ١٠٥).

بالكسائي والفرءاء، وقد ضَعَّفَ هذا المذهب بأنه لا دليل عليه، وبأنهم يزنون (جعفر) على (فَعَّل)، ولو كان فيه زيادة لصوّرت بلفظها في الميزان^(١).

المثال الثاني - تُعَلِّب.

التَّعَلَّب: هو الحيوان المعروف، ويطلق على مَخْرَجِ الماءِ إلى الحَوْضِ، وعلى الجُرِّ الذي يَخْرُجُ منه ماءُ المَطَرِ^(٢) من الجَرِينِ^(٣).

والمشهور عند الصرفيين أنه رباعي مُجْرَد، فقد وزنوه على (فَعَّل)^(٤)، وقد أشار سيبويه إلى أنه من الرباعي في قوله: "ولم يجيئوا بنظير هذا فيما جاوز ثلاثة أحرف، من نحو الضُّفْدَعِ والتَّعَلَّبِ"^(٥)، ولهذا أورده أكثر أصحاب المعاجم في مادة الرباعي (ث ع ل ب)^(٦).

لكنَّ ابن فارس صرح بأنه مأخوذ من مادة الثلاثي (ث ع ب)، وأنَّ اللام فيه زائدة، فقال في باب ما جاء من كَلَامِ العَرَبِ على ثلاثة أَحْرَفٍ أَوْلُهُ ثَاءٌ: (التَّعَلَّبُ): مَخْرُجُ المَاءِ مِنَ الجَرِينِ، فَهَذَا مَأْخُودٌ مِنْ (تَعَبَ)، وَاللَّامُ فِيهِ زَائِدَةٌ^(٧).

(١) ينظر: الإنصاف (٢/٦٥٤)، وشرح المفصل لابن يعيش (٤/١٥٤)، وشرح الشافية للرضي (١/٤٧).

(٢) ينظر: اللسان (ث ع ل ب): (١/٢٣٨)، والقاموس (ث ع ل ب): (ص ٦٣).

(٣) الجرين: هو المَوْضِعُ الَّذِي يُجْمَعُ فِيهِ التَّمْرُ إِذَا صُرِمَ. تهذيب اللغة (ج ر ن): (١١/٢٧).

(٤) ينظر: الكتاب (٤/٩٤)، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي (٤/٤٦٨)، وشرح المفصل لابن يعيش (٤/١٤٩)، وشرح شافية ابن الحاجب للرضي (١/١٨٨)، وفتح الأقفال (ص ٣٤).

(٥) الكتاب (٤/٩٤).

(٦) ينظر: العين (٢/٣٤٠)، والتهذيب (٣/٢٣٢)، واللسان (١/٢٣٨)، والقاموس (ص ٦٣).

(٧) مقاييس اللغة (١/٤٠٣).

وجه القول بزيادة اللام:

بيّن ابن فارس أنّ (تعلّباً) مأخوذ من (تَعَبَ)؛ لأن مادة (ث ع ب) تدل على انفجار الماء، فقد جاء في اللسان: تَعَبَ الماءَ والدَّمَ ونحوهما يَتَعَبُهُ تَعَبًا: فَجَّرَهُ^(١)، فكأنه سمى المكان الذي ينفجر منه الماء تعلّباً؛ لهذا المعنى، وهذا وإن كان محتملاً هنا إلا أنه لا يكون سائغاً في باقي معاني كلمة (تعلّب) التي منها: الحيوان المعروف.

التعقيب:

أرى أن قول الجمهور هو الأولى؛ لأنه ورد الفعل الرباعي الذي يصح الاشتقاق منه، فقد قيل: تعلّب الرجلُ من آخر: فرَّ فرَقًا^(٢)، وجاء في معجم العين: تَعَلَّبَ الرَّجُلُ: جَبَنَ وَرَاعَ^(٣)، ولأنه يُجمع على (تعالِب)، يقول الزمخشري: ويجمع الرباعي، اسمًا كان أو صفة، مجردًا من تاء التانيث أو غير مجرد، على مثال واحد وهو (فعالِل)، كقولك: تعالِب^(٤).

المثال الثالث – جندل.

الجندل بفتح أوله وثالثه: ما يُقْلَهُ الرَّجُلُ من الحِجَارَةِ قَدْرَ ما يُرمى بالمِقْدَافِ، وقيل: هو الحَجَرُ كُله، وقيل: موضعٌ فيه حِجَارَةٌ، وقد تُكسِرُ دالُّه^(٥).

والمشهور فيه أنّ نونه أصلية، وأنه من أمثلة الرباعي المُجرّد، قال سيبويه: "فالحرف من بنات الأربعة يكون على مثال (فَعَّل)، فيكون في الأسماء والصفات،

(١) لسان العرب (ث ع ب): (١/ ٢٣٦).

(٢) تهذيب اللغة (ث ع ل ب): (٣/ ٢٣٢).

(٣) العين (ث ع ل ب): (٢/ ٣٤٠) و(راغ): عدل مُستترًا. كتاب الأفعال للسرقي (٣/ ٩٨).

(٤) المفصل في صنعة الإعراب (ص ٢٤٠).

(٥) ينظر: العين (ج ن د ل): (٦/ ٢٠٦)، والقاموس (ج ن د ل): (ص ٩٨٠)، والتاج (٢٨/ ٢٤٥).

فالأسماء، نحو: جَعْفَر، وَعَنْبَر، وَجَنْدَل^(١)، ولهذا أورده أكثر اللغويين في مادة الرباعي (ج ن د ل)^(٢).

لكن ابن دريد ذهب إلى أن نونه زائدة، وأن أصل مادته (ج د ل)، فقال: "وَجَنْدَل، النُّونُ فِيهِ زَائِدَةٌ، واشتقاقه من الجَدَل"^(٣)، ووافقه الجوهري؛ لأنه أورده في مادة الثلاثي (ج د ل)^(٤).

وجه زيادة النون:

اعتمد القائلون بزيادة النون - هنا - على صحة اشتقاق (جَنْدَلِ) من الجَدَل، وهو الشدة والصلابة، قال ابن فارس: "وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُمْ لِلْحَجَرِ: (جَنْدَلٌ)، فَمُمْكِنٌ أَنْ تَكُونَ نُونُهُ زَائِدَةٌ، وَيَكُونُ مِنَ (الْجَدَلِ) وَهُوَ صَلَابَةٌ فِي الشَّيْءِ، وَطَيٌّ وَتَدَاخُلٌ، يَقُولُونَ: خَلَقَ مَجْدُولٌ"^(٥)، ويقويه أن المعنى المحوري لمادة الثلاثي هو شدة الاستحكام، يقول ابن فارس: "الْحَبِيمُ وَالْدَّالُّ وَاللَّامُ أَصْلٌ وَاحِدٌ، وَهُوَ مِنْ بَابِ اسْتِحْكَامِ الشَّيْءِ فِي اسْتِرْسَالٍ يَكُونُ فِيهِ، وَامْتِدَادِ الْخُصُومَةِ وَمُرَاجَعَةِ الْكَلَامِ، وَهُوَ الْقِيَاسُ الَّذِي ذَكَرْنَاهُ، وَيُقَالُ لِلزَّمَامِ الْمُمَرِّ: جَدِيلٌ. وَالْجَدُولُ: نَهْرٌ صَغِيرٌ، وَهُوَ مُمْتَدٌّ... وَرَجُلٌ مَجْدُولٌ، إِذَا كَانَ قَضِيفَ الْخَلْقَةِ مِنْ غَيْرِ هُزَالٍ، وَعَلَامٌ جَادِلٌ: إِذَا اشْتَدَّ"^(٦).

(١) الكتاب (٤ / ٢٨٨).

(٢) ينظر: العين (٦ / ٢٠٦)، والمحكم (٧ / ٥٩١)، واللسان (١١ / ١٢٨)، والقاموس (ص ٩٨٠)،
والناتج (٢٨ / ٢٤٥).

(٣) جمهرة اللغة: في الرباعي الصَّحِيح: (الجيم والdal): (٢ / ١١٣٦).

(٤) ينظر: الصحاح (٤ / ١٦٥٤).

(٥) مقاييس اللغة (باب ما جاء من كلام العرب على أكثر من ثلاثة أحرف أوله جيم): (١ / ٥١٢).
(٥١٢).

(٦) مقاييس اللغة (ج د ل): (١ / ٤٣٣).

التعقيب:

تعارض في هذا المثال القياس الصرفي مع الاشتقاق اللغوي، فالقياس الصرفي يقضي بأنه رباعي مُجرد؛ لأنه يُجمع على (جنادل)، أي: على (فَعَالِل)، وهو قياس جمع الرباعي المُجرد، قال ابن الأثير: "وكلّها {أي: أوزان الرباعي المُجرد} تُجمع على (فَعَالِل)، نحو: جَعْفَرٌ وَجَعَاْفِرٌ، وَزَيْرِجٌ وَزَيْرَاْرَجٌ، وَبُرْثُنٌ وَبِرَاَثُنٌ، وَدِرْهَمٌ وَدِرَاهِمٌ، وَقِمَطْرٌ وَقِمَاَطِرٌ، وَجُنْدُبٌ وَجَنَادِبٌ"^(١)، وصحة اشتقاقه من (الجدل) ترجح كونه من الثلاثي المزيد.

لكني مع ذلك أرجح كلام الصرفيين؛ لأن الصلابة والاستحكام وإن اتفقا في الشدة إلا أنهما يختلفان في الدلالة، فالشيء قد يكون مُحكماً ولا يوصف بالصلابة، كالحبل المجدول، كما أنهم اشترطوا في المجدول أن يكون فيه استرسال وامتداد، وهذا لا يكون في الحجارة، وقد جاء شبيهه (الجندل) مما لا يحتمل الزيادة، فقالوا: "الجَدْبُ: الصُّلْبُ الشَّدِيدُ"^(٢)، فيحكم للنون في (جندل) بالأصالة كما يُحكم لللام في (جَدْب).

المثال الرابع: عَنَجِد.

العَنَجِدُ^(٣): الزَّبِيبُ، أو ضَرَبٌ مِنْهُ، أو الأَسْوَدُ مِنْهُ، أو الرَّدِيءُ مِنْهُ^(٤).

(١) البديع في علم العربية (٢/ ١٣٠).

(٢) المحيط في اللغة (الجبم والادل): (٢/ ١٤٨).

(٣) وردت فيه ثلاث لغات: الأولى - بفتح الأول والثالث، والثانية - بضمهما، والثالثة - بضم الأول وفتح الثالث. ينظر: القاموس المحيط (ع ن ج د): (ص ٣٠٢).

(٤) ينظر: الجمهرة (ع ن ج د): (٢/ ١١٣٦)، والقاموس (ع ن ج د): (ص ٣٠٢)، واللسان (٣/ ٢٨١).

والمشهور أنَّ النون فيه أصلية، وأنه من الرباعي المُجرد، قال بدر الدين الغزي

(ت ٩٨٤هـ):

وَمُنْتَهَى اسْمٍ خَمْسٌ أَنْ تَجَرَّدَا مِنْ زَائِدٍ فَلَا يَكُونُ أَزِيدَا
نَحْوُ "سَفْرَجَلٍ" وَمِنْهُ أَزْبَعٌ حُرُوفُهُ كـ "عَنْجِدٍ" وَ"ضِفْدَعٍ"^(١)

وتبعهم بعض اللغويين، فقد أورده الجوهري في الرباعي^(٢)، وتبعه

الفيروزآبادي، وصرح بأنه على مثال (جَعْفَرٍ)، فقال: "العَنْجِدُ، كجَعْفَرٍ وَقُتْفُذٍ وَجُنْدَبٍ:
الزَّبِيبُ"^(٣).

لكنَّ ابن فارس، والصغاني^(٤) خالفا لهذا المشهور فحكما بزيادة النون فيه، فقد

أورده في مادة الثلاثي (ع ج د)^(٥)، ويؤكد هذا ابن دريد، فيقول: "والعجد: الزَّبِيبُ أو
حب العنب، وَهُوَ أَصْلُ بِنَاءِ العنجد، النُّونُ فِيهِ زَائِدَةٌ"^(٦)، ويقول نشوان الحميري
(ت ٥٧٣هـ): العُنْجُدُ: الزَّبِيبُ، والنون فيه زائدة"^(٧).

(١) البهجة الوفية بحجة الخلاصة الألفية (٢ / ٢٥١).

(٢) الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية (ع ن ج د): (٢ / ٥٠٥).

(٣) القاموس المحيط (ع ن ج د): (ص ٣٠٢).

(٤) الصغاني: بفتح الصاد المهملة وتخفيف العين المعجمة، ويقال: الصَّاعَانِي بِالْأَلْفِ. ينظر: بغية
الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة (١ / ٥١٩).

(٥) ينظر: مجمل اللغة (ع ج د): (ص ٦٤٨)، ومقاييس اللغة (ع ج د): (٤ / ٢٣١)، والتكملة

والذيل والصلة للصغاني (ع ج د): (٢ / ٢٨١).

(٦) جمهرة اللغة (ع ج د): (١ / ٤٤٨).

(٧) شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم (٧ / ٤٣٩٣).

وجه أصالة النون وزيادتها:

لعل السر في القول بأصالة النون أنه ليس له اشتقاق يُوضح زيادة النون فيه؛
لأنَّه لَيْسَ فِي كَلَامِ الْعَرَبِ (عَجَدَ)^(١)، فالأولى أن
تكون النون فيه أصلية؛ لأنَّ النون لا تزداد ثانية إلا بدليل.

ويدل على قوة هذا التعليل أن ابن فارس لم يذكر معنى محورياً لمادة الثلاثي

(ع ج د)، فهذا يدل على عدم ورود الفعل أو المصدر منها؛ فإنه قال فيها: "العَيْنُ
وَالْجِيمُ وَالِدَالُ لَيْسَ بِشَيْءٍ"^(٢).

بل ورد في الرباعي، فإنهم يقولون: عَجَدَ الْعَيْبُ: إِذَا صَارَ عَجْدًا، أي: زبيبا^(٣).

ومما يمكن أن يستدل به القائلون بزيادتها: أنه قد ورد الثلاثي منه، ودل على
معنى الرباعي، يقول صاحب العين: "العُجْدُ: الرَّيِّبُ، وَهُوَ حَبُّ الْعَيْبِ أَيْضًا"^(٤).

التعقيب:

أرى أن الأولى عدُّ هذا المثال من أمثلة الثلاثي المزيد؛ لورود الثلاثي منه، مع
إفادته معنى الرباعي، وأما عدم ورود الفعل الثلاثي عن العرب، فقد يكون فعله مُمَاتًا
كما ذكر ابن سيده في المُخصَّص^(٥).

-
- (١) ينظر: المخصص لابن سيده (٣ / ١٩١) .
(٢) مقاييس اللغة (ع ج د): (٤ / ٢٣١) .
(٣) القاموس المحيط (ع ن ج د): (ص ٣٠٢) .
(٤) العين مادة (ع ج د): (١ / ٢١٨) .
(٥) ينظر: المخصص (باب صفة الكرم ونياته): (٣ / ١٩١) .

ويؤكد هذا الاحتمال أن (العجد) يُستعمل اسمًا، فقد قالوا: العجد، بالتحريك: الغرْبَانُ؛ واحدها: عَجْدَةٌ^(١)، فلو تأملنا العلاقة بين الغراب، والزبيب، لوجدناها السواد، وعلى هذا يُحتمل أن يكون معنى مادة الثلاثي: اسودَّ، والله أعلم.

ولأنه يحتمل الأمرين، أورده كثير من أصحاب المعاجم في مادة الثلاثي (ع ج د)، وفي مادة الرباعي أيضًا (ع ن ج د) كأصحاب العين، والجمهرة، والتهذيب، واللسان^(٢).

المثال الخامس - هزبر .

الهزْبُرُ: الأسدُ، والغليظُ الضخْمُ، والشديدُ الصُّلبُ^(٣).

والمشهور عند الصرفيين حتى يكاد يكون إجماعًا أنه رباعي مجرد على وزن: (فَعَلَّ) بتشديد اللام^(٤)، قال سيبويه: "ويكون على مثال فَعَلَّ، فالأسماء نحو: الفِطْحَلُ، ... والصفة: الهزْبُرُ، والسَّبْطُرُ، والقِمَطْرُ"^(٥)، ويقول ابن يعيش: "ومن ذلك 'فَعَلَّ' في الاسم والصفة، فالاسم: 'فِطْحَلٌ'، و'قِمَطْرٌ'، والصفة: 'هزْبُرٌ'، و'سَبْطُرٌ'^(٦).

(١) ينظر: التكملة والذيل والصلة للصغاني (ع ج د): (٢ / ٢٨١).

(٢) ينظر: العين (١ / ٢١٨)، (٢ / ٣١٧)، والجمهرة (١ / ٤٤٨)، (٢ / ١١٣٦)، والتهذيب (١ / ٢٢٣)، (٣ / ٢٠٢)، واللسان (٣ / ٢٨١)، (٣ / ٣١٠).

(٣) ينظر مادة (ه ز ب ر) في: العين (٤ / ١٢٣)، والتهذيب (٦ / ٢٧٨)، والقاموس (ص ٤٩٧).

(٤) ينظر: الممتع الكبير في التصريف (ص ٥٤)، والمقاصد الشافية (٨ / ٢٨٥).

(٥) الكتاب (٤ / ٢٨٩).

(٦) شرح المفصل لابن يعيش (٤ / ١٩١).

وعلى هذا سار أكثر اللغويين في معاجمهم، فقد أوردوه في مادة الرياعي (ه ز ب ر) كما في العين، والتهذيب، والصاح، والمحكم، والتكملة، واللسان، والقاموس^(١).

لكن ابن القطاع (ت ٥١٥هـ) جعل الهاء فيه زائدة، فقال: "(هزير): وزنه (هفعل) من الزير، وهو الدفع بالقوة، الهاء فيه زائدة كما زيدت في أهرقت الماء"^(٢)، وتبعه ابن فارس؛ إذ يقول: "ومنه (الهزير) : الأسد، زيدت فيه الهاء، من (برز)، أي : إنه مبارز"^(٣).

وجه زيادة الهاء:

ذكر ابن القطاع أنّ (هزيراً) مأخوذ من (الزير) بمعنى: (الدفع)، وخالفه ابن فارس، فزعم أنه من (برز) بمعنى: أن الأسد أطلق عليه هذا الاسم؛ لكونه مبارزاً.

أما رأي ابن القطاع: أن الدفع من معاني (زير)، فقد يؤيده ما جاء في الصاح: "والزير بالفتح: الزجر والمنع. يقال: زيره يزيره بالضم زيراً، إذا انتهره"^(٤)؛ لأن الدفع من مقتضيات الزجر والمنع.

لكن يضعف بأن ابن فارس قد قصر دلالة هذه المادة على معنيين فقط^(٥)، ليس بينهما الزجر.

(١) ينظر: العين (٤/ ١٢٣)، والتهذيب (٦/ ٢٧٨)، والصاح (٢/ ٨٥٤)، والمحكم (٤/ ٤٧٩)،

والتكملة (٣/ ٢٣٥)، واللسان (٥/ ٢٦٣)، والقاموس (ص ٤٩٧).

(٢) أبنية الأسماء والأفعال والمصادر (ص ٣٦٣).

(٣) مقاييس اللغة (٦/ ٧٢).

(٤) الصاح (ز ب ر): (٢/ ٦٦٧).

(٥) ينظر مادة (ز ب ر): العين (٧/ ٣٦٢)، والصاح (٢/ ٦٦٧)، والمقاييس (٣/ ٤٤).

أحدهما - إحكام الشيء، ومنه قولهم: الزَّبْرُ: طَيُّ البئر، تقول: زَبَرْتَهَا، أي: طَوَيْتَهَا، وقولهم: ما له زير، أي: عَقْلٌ وتماسك.

والثاني - القراءة والكتابة، ومنه: زَبَرْتُ الكِتَابَ، أي: كَتَبْتُهُ، ومنه (الزبور).

أما رأي ابن فارس أنه من (برز)، فإن لم يكن سهوًا، فقد حدث في (هزبر) قلب مكاني، وكونه مأخوذ من المباراة مُحتمل؛ لصحة اشتقاقه من (برز)، فقد جاء في الصحاح: "بَرَزَ الرجل يَبْرُزُ بُرُوزًا: خرج، وأَبْرَزَهُ غيره، والِبْرَازُ: المُبَارَاةُ في الحرب"^(١)، ويدعمه أنه قد جاءت ألفاظ أخرى حكم بعض العلماء بزيادة الهاء في أولها، مثل: هِبْلَعُ "كثير الأكل أو النهم" فإن هاءه زائدة؛ لأنه من: (البلع)^(٢).

التعقيب:

إن القول بزيادة الهاء وإن كان محتملاً، إلا أن الأقوى الأخذ برأي جمهور العلماء؛ لأربعة أمور:

- ١ - أن أصله في الرباعي مسموع، فقد جاء في القاموس: "وهزبره: قَطَعَهُ"^(٣)، واشتقاق (هزبر) منه واضح وجلي؛ لأن الأسد يُقَطَّع فريسته.
- ٢ - أنه يُجمع على ما يُجمع عليه الرباعي المُجرد، فيقال: هزابر، على زنة: فَعَالِل^(٤).

(١) الصحاح (ز ب ر): (٣/ ٨٦٤).

(٢) نسب إلى الأخفش في سر الصناعة (٢/ ٢٢٠)، وإلى الخليل في شرح التعريف بضروري التصريف (ص ٩٨).

(٣) القاموس (ه ز ب ر): (ص ٤٩٧، ٤٩٨).

(٤) ينظر: القاموس (ه ز ب ر): (ص ٤٩٧)، والمقاصد الشافية (٧/ ٢٠٦).

٣- أن زيادة الهاء أولاً مُختلف في ثبوتها، فلم يُثبتها أكثر المُتقدمين، وأثبتها غيرهم من المتأخرين^(١)، فالمصير إلى المتفق عليه أولى من غيره.

٤- أن هناك farkاً بين (هَزَبْر) و(أهراق)، فالهاء زائدة في (أهراق) وقعت في الحشو وليس أولاً، فلا وجه للقياس عليه هنا.

المثال السادس- شُبْرُم.

الشُّبْرُمُ، كَقُنْفُذٍ: القَصِيرُ، والبَخِيلُ، وماءٌ قُرْبَ الكوفةِ لبني عَجَلٍ، وشَجَرَ ذُو شَوْكٍ^(٢). المشهور عند الجمهور أنه من أمثلة الرباعي المُجرد، وأنه على زنة: (فَعْلُل)، جاء في فتح الأفعال: "فَعْلُلٌ بضمهما ك(جُذُوب)...، و(شُبْرُم): لَحَبٌ يُشْبِهُ الحِصْرِمَ"^(٣).

وقد أورده أكثر أصحاب المعاجم في مادة الرباعي (ش ب ر م)، بل صرح بعضهم بوزنه، ففي القاموس: "الشُّبْرُمُ، كَقُنْفُذٍ: القَصِيرُ"^(٤).

لكن ابن فارس زعم أن الميم فيه زائدة، فقال: "وَمِنْ ذَلِكَ (الشُّبْرُمُ)، وَهُوَ القَصِيرُ مِنَ الرِّجَالِ، وَالْمِيمُ فِيهِ زَائِدَةٌ، كَأَنَّهُ فِي قَدْرِ الشُّبْرِ"^(٥).

وحكم ابن دريد بزيادة الميم إذا كان معناه: القصير، وبأصالتها إن كان معناه: ضرب من النبات، فقال في (باب ما زادوا في آخره الميم): "وشُبْرَمٌ، وَهُوَ القَصِيرُ من

(١) ينظر: المنصف (ص ٢٦)، وارتشاف الضرب (١/ ٥٣).

(٢) ينظر: العين (ش ب ر م): (٦/ ٣٠٣)، والقاموس (ش ب ر م): (ص ١١٢٥).

(٣) فتح الأفعال وحل الإشكال بشرح لامية الأفعال المشهور بالشرح الكبير لـ(بحرق): (ص ٣٥).

(٤) القاموس (ش ب ر م): (ص ١١٢٥).

(٥) مقاييس اللغة (٣/ ٢٧٤).

قَوْلهم: قَصِير الشَّبْر، أَي: قَصِير القَامَة، فَأَمَّا الشَّبْرُمُ ضَرْبٌ مِنَ النَّبْتِ، فَلَيْسَتْ المِيمُ زَائِدَةً فِيهِ^(١).

وجه زيادة الميم فيه:

إنَّ كلامَ الشَّيْخِينِ ابْنِ دَرِيدٍ وَابْنِ فَارِسٍ فِي أَصْلِ هَذَا المِثَالِ يُوَوِّلَانِ إِلَى مَعْنَى وَاحِدٍ: أَنَّهُ مَأْخُوذٌ مِنَ (شَبْر) اسْمًا أَوْ مَصْدَرًا؛ لِأَنَّ (الشَّبْر) بِالكَسْرِ، هُوَ (الاسْمُ)، وَ(الشَّبْر) بِالْفَتْحِ هُوَ (المَصْدَرُ)، قَالَ صَاحِبُ العَيْنِ: "الشَّبْرُ: الاسْمُ وَالشَّبْرُ: الفِعْلُ. شَبَرْتُهُ شَبْرًا بِشَبْرِي"^(٢).

وهذا الاشتقاق يضعف؛ لأنَّه لَا يَسُوغُ إِلَّا إِذَا كَانَ مَعْنَاهُ القَصِيرُ، أَمَّا بَاقِي المَعَانِي، فَوَجْهَ الاِشْتِقَاقِ فِيهَا بَعِيدٌ؛ لِذَا حَكَّمَ ابْنُ دَرِيدٍ بِأَصَالَتِهَا إِنْ كَانَ (الشَّبْرُمُ) بِمَعْنَى: ضَرْبٌ مِنَ النَّبَاتِ.

التعقيب: أرى أن رأي ابن فارس أوجه من رأي ابن دريد؛ لأنَّ ابن دريد اختلف عنده حكم الميم حسب معنى الكلمة، لكن ابن فارس كلامه عام يشمل المعاني كلها، كما أنَّ اشتقاقه من الشبر له وجه؛ لأنَّه قِيلَ فِي مَعْنَى (الشَّبْرُمُ): هُوَ نَبَاتٌ مِنَ دَقِّ الشَّجَرِ^(٣)، فَكأن هذه الشجرة؛ لصغرها، تُشْبِهُ الشَّبْرَ فِي الطَّوْلِ.

لكني أرجح القول بأصالة الميم في هذا المثل؛ لعدة أمور:

(١) جمهرة اللغة (٣/ ١٣٣٢).

(٢) العين (ش ب ر): (٦/ ٢٥٨).

(٣) السابق (ش ب ر م): (٦/ ٣٠٣).

١- أن زيادة الميم إنما تكثر أولاً، ولم يرد زيادتها آخرًا إلا في ألفاظ قليلة^(١)، فالحمل على الكثير أولى من القليل.

٢- أنه لا يحكم بزيادة حرف إلا بدليل قوي.

٣- أن الاشتقاق - كما ذكر ابن فارس - من الثلاثي لا يسوغ في كل معاني هذا المثال، فقد قيل في معانيه: البخيل، وماء قُرب الكوفة لبني عجل.

٤- أنه قد جُمع على (شبارم)، وهو جمع لكل ما كان على أربعة أحرف أصول، قال ابن السكيت: "الشبارم: القصار، واحدهم: شبرم"^(٢).

المثال السابع- بَرِدِسْ بِكسر أوله وثالثه.

البرِدِسْ، بالكسر: الرَّجُلُ الْخَبِيثُ، وَالْمُسْتَكْبِرُ، وقيل: الْمُنْكَرُ مِنَ الرَّجَالِ^(٣).

هذا المثال من أمثلة الرباعي المجرد؛ لذا ذكره أكثر اللغويين في مادة الرباعي (ب ر دس)، كما في التهذيب، والمحكم، والتكملة، واللسان، والقاموس، والتاج^(٤).

لكن ابن فارس ذهب إلى أن الباء فيه زائدة؛ لأنه مأخوذ من (الردس)، فقال: "وَمِنْ هَذَا الْبَابِ (الْبِرْدِسُ) الرَّجُلُ الْخَبِيثُ، وَالْبَاءُ زَائِدَةٌ، وَإِنَّمَا هُوَ مِنَ (الرَّدْسِ)، وَذَلِكَ أَنْ تَقْتَحِمَ الْأُمُورَ، مِثْلَ (الْمِرْدَاسِ)، وَهِيَ الصَّخْرَةُ"^(٥).

(١) ينظر: المنصف لابن جني (ص ١٥١).

(٢) كتاب الألفاظ (ص ٢٠٥).

(٣) ينظر: القاموس المحيط (ب ر د س): (ص ٥٣٢)، وتاج العروس (١٥ / ٤٤٥).

(٤) ينظر: التهذيب (١٣ / ١٠٧)، والمحكم (٨ / ٦٤٩)، والتكملة (٣ / ٣٢٤)، واللسان (٦ / ٢٦).

والقاموس (ص ٥٣٢)، والتاج (١٥ / ٤٤٥).

(٥) مقاييس اللغة (١ / ٣٣٣).

وجه القول بزيادة الباء:

وضح ابن فارس وجه زيادة الباء هنا بأنه مأخوذ من (الردس)، وهو اقتحام الأمور مثل الصخرة التي تُسمَّى مرداسًا، فكأن الرجل الخبيث المنكر يقتحم المجالس اقتحامًا دون أدنى رغبة فيه من الحاضرين، أو أنه يقتحم المنكرات والخبائث دون تفكير أو تعقل منه.

التعقيب:

أرى ضعف مذهب ابن فارس هنا؛ لما يأتي:

١- أن ما قاله ابن فارس في وجه اشتقاقه من الثلاثي ليس له مستند في كتب اللغة؛ لأنّ الردس - كما نص اللغويون - هو دُكُّك أرضًا أو حائطًا أو مدَّرًا بشيءٍ صُلْبٍ عريضٍ، يُسمَّى: مِرْدَسًا^(١).

٢- أن اشتقاقه من البردسة أمر واضح لا لبس فيه، فقد قالوا في معناها: الخُبث، أو التكبر، أو النُّكر^(٢)، وهو موافق لمعنى: البردس، فقد قيل في معناه أيضًا: "والبردس - بالكسر - والبردس: الرجل المتكبر، والمنكر أيضا، وهو أجود"^(٣)، وجاء في المحكم: "ورجل برديس خبيث منكر، وهي البردسة"^(٤).

(١) ينظر: العين (ر د س): (٧ / ٢٢٧)، وتهذيب اللغة (ر د س): (١٢ / ٢٥٠).

(٢) ينظر: تاج العروس (ب ر د س): (١٥ / ٤٤٥).

(٣) التكملة (ب ر د س): (٣ / ٣٢٤).

(٤) المحكم (ب ر د س): (٨ / ٦٤٩).

المبحث الثاني

أمثلة الخماسي المجرد

المثال الأول- "حَنْزَقْر".

الْحَنْزَقْرُ وَالْحَنْزَقْرَةُ : القصير الدميم من النَّاسِ، ويُطلق على الحيَّة^(١).

المشهور عند الصرفيين أنه من أمثلة الخماسي المجرد، على وزن: فَعْلَل، يقول ابن جني: "وكذلك النون في نحو: (حَنْزَقْر) أصل؛ لأنها بإزاء الراء من (جَرْدَحَل)"^(٢). لكن ابن دريد خالف ذلك، فأتى به في (بَاب مَا جَاءَ عَلَى فِعْلَل)^(٣)، وعلى هذا تكون النون فيه زائدة.

وجه القول بزيادة النون:

لم يُبين ابن دريد وجه زيادة النون، وقد بحثت عن مادة الرباعي (ح ز ق ر)، فلم أجد لها وجوداً في المعاجم، وبهذا يضعف مذهب ابن دريد.

لذا ذهب ابن فارس إلى أنه منحوت من الْحَزَقِ وَالْحَقْرِ، مَعَ زِيَادَةِ النُّونِ، فَالْحَقْرُ مِنَ الْحَقَارَةِ وَالصَّغَرِ، وَالْحَزَقُ كَأَنَّ خَلْقَهُ حَزَقَ بَعْضُهُ إِلَى بَعْضٍ^(٤).

التعليق: لا وجه لزيادة النون في هذا المثال؛ لأن الأصل الرباعي منه مفقود في كلام العرب، ولأن النون فيه في مقابل حرف أصلي، فإنها بإزاء الراء من "قِرْطَعِبٍ"،

(١) ينظر: الصحاح (ح ن ز ق ر): (٢/ ٦٣٨)، ولسان العرب (٤/ ٢١٧)، والتاج (١١/ ٩٨).

(٢) سر صناعة الإعراب (١/ ١٨٠).

(٣) ينظر: جمهرة اللغة (٣/ ١٢٢٨).

(٤) ينظر: مقاييس اللغة (باب ما جاء من كلام العرب على أكثر من ثلاثة أحرف): (٢/ ١٤٥).

و"جَزَدَحَلٍ"^(١)، ولهذا كله جاء في أكثر المعاجم في مادة الخماسي^(٢).

المثال الثاني - خُبَعْنِ.

الخُبَعْنِ، كَقَدْ عَمِلَ: الشَّدِيدُ الخَلْقُ العَظِيمُ البَدَنِ من كُلِّ شَيْءٍ، وقيل: الأسد^(٣).

ذهب الصرفيون إلى أَنَّ هذا المثال من أمثلة الخماسي المجرد، فكل حروفه أصلية، يقول ابن جني: "وَفُعَلٌ يكون اسماً وصفة، فالاسم "الخَزَعْبَةُ"، والصفة "الخُبَعْنِ"، والْفُدْعَمِلُ"^(٤)، وتبعهم أكثر اللغويين، فقد أوردوه في مادة الخماسي^(٥).

لكن ابن فارس خالف ذلك، وذهب إلى أنه ثلاثي مزيد بحرفين، يقول - رحمه الله: "وَمِنْ ذَلِكَ (الخُبَعْنَةُ)، وَهُوَ الْأَسَدُ الشَّدِيدُ، وَبِهِ شَبَهَ الرَّجُلُ، وَالْعَيْنُ وَالنُّونُ فِيهِ زَائِدَتَانِ، وَأَصْلُهُ الخَاءُ وَالْبَاءُ وَالثَاءُ"^(٦).

وجه زيادة العين والنون:

لم يذكر ابن فارس وجه اشتقاق هذا المثال من الثلاثي، وقد راجعت مادة الثلاثي (خ ب ث)، فلم أجد لها إلا معنى واحداً، وهو الذي ذكره ابن فارس نفسه؛ إذ يقول: "الخَاءُ وَالْبَاءُ وَالثَاءُ أَصْلٌ وَاحِدٌ يَدُلُّ عَلَى خِلَافِ الطَّيِّبِ، يُقَالُ خَبِيبٌ، أَي: لَيْسَ بِطَّيِّبٍ"^(٧)، وبهذا يبعد اشتقاقه من الثلاثي؛ لأنه لا علاقة بينهما.

(١) ينظر: شرح التصريف للثمانيني (ص ٢٤٩)، وشرح المفصل لابن يعيش (٥ / ٣٣٥).

(٢) ينظر: الصحاح (٢ / ٦٣٨)، والتكملة (٢ / ٤٨٣)، واللسان (٤ / ٢١٧)، والقاموس (ص ٣٨٠).

(٣) ينظر مادة (خ ب ع ث ن) في: العين (٢ / ٣٤٩)، وتهذيب اللغة (٣ / ٢٣٥).

(٤) المنصف (ص ٣١).

(٥) ينظر: (خ ب ع ث ن) في العين (٢ / ٣٤٩)، وتهذيب اللغة (٣ / ٢٣٥) والصحاح (٥ /

٢١٠٧)، واللسان (١٣ / ١٣٧)، والقاموس (ص ١١٩٣).

(٦) مقاييس اللغة (٢ / ٢٤٨).

(٧) السابق (٢ / ٢٣٨).

التعقيب:

يضعف رأي ابن فارس؛ لبعد الاشتقاق، ولأنّ الباء ليست من حروف الزيادة.

المثال الثالث - شَمَرْدَل

الشَّمَرْدَلُ: هو الفَتِيّ السَّرِيعُ مِنَ الْإِبِلِ وَغَيْرِهِ، الْحَسَنُ الْخُلُقِ، وَالشَّمَرْدَلَةُ: الناقاة الحسنة الجميلة الخلق (١).

المشهور عند الجمهور أنّ هذا المثال خماسي، فكل حروفه أصلية، وهو على وزن (فَعَّلَل) (٢)، قال سيبويه: "يكون على مثال (فَعَّلَل) في الاسم والصفة، فالاسم: سفرجل، وفرزدق، وزبرجد. وبنات الخمسة قليلة، والصفة نحو: شَمَرْدَل" (٣).

لكنّ ابن فارس ذهب إلى أنّه ثلاثي مزيد بحرفين: الدال، واللام، فهو مأخوذ من (شمر)، يقول رحمه الله: "وَمِنْ ذَلِكَ (الشَّمَرْدَلُ)، وَهُوَ الرَّجُلُ الْخَفِيفُ فِي أَمْرِهِ، وَيُقَالُ: الْفَتِيُّ الْقَوِيُّ مِنَ الْإِبِلِ، وَأَيُّ ذَلِكَ كَانَ، فَهُوَ مَنْ (شَمَر) (٤)".

وجه زيادة الدال واللام.

صرح ابن فارس بأن الشمردل مأخوذ من (شمر)، وهذا ملائم لمعنى: الرَّجُلُ الْخَفِيفُ فِي أَمْرِهِ؛ لأنه قال في مادة الثلاثي: الشَّيْنُ وَالْمَيْمُ وَالرَّاءُ أَصْلَانِ مُتَضَادَّانِ، يَدُلُّ أَحَدُهُمَا عَلَى تَقَلُّصِ وَارْتِفَاعِ، وَيَدُلُّ الْآخَرُ عَلَى سَخْبِ وَإِرْسَالِ. فَأَلَوُلُ قَوْلُهُمْ: شَمَرٌ لِأَمْرِ أَدْيَالِهِ، وَرَجُلٌ شَمَرِيٌّ: خَفِيفٌ فِي أَمْرِهِ جَادٌّ قَدْ تَشَمَّرَ لَهُ" (١)، وقال ابن دريد: "وَمِنْهُ رَجُلٌ شَمَرِيٌّ، إِذَا كَانَ جَادًّا فِي أُمُورِهِ" (٢)، وأصله من:

(١) ينظر: مادة (ش م ر د ل) في القاموس المحيط (ص ١٠٢١)، وتاج العروس (٢٩٧ / ٢٩).

(٢) ينظر: المقتضب (١ / ٦٨)، والأصول (٣ / ١٨٤)، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي (٤ / ١٩٢)،

وشرح المفصل لابن يعيش (٤ / ٢٠٢)، والممتع (ص ٥٦)، وارتشاف الضرب (١ / ١٣٩).

(٣) الكتاب (٤ / ٣٠١).

(٤) مقاييس اللغة (٣ / ٢٧٤).

شَمَرَ يَشْمُرُ شَمْرًا: إذا مَرَّ جَدًّا ، وبهذا يصح اشتقاق المعنى الثاني {الْفَتِيَّ السَّرِيحِ من الإِبِلِ وَغَيْرِهِ} منه أيضًا؛ لأن سرعة الدابة وَجِدَّتْها في المشي تدل على فُتوتها وشِدَّتْها؛ ولهذا جاء عن العرب: " ناقةٌ شمير، أي: سريعة" (٣).

التعقيب: يضعف - عندي - قول ابن فارس؛ لعدة أمور:

١- بُعد الاشتقاق؛ فإني فتشت في المعاجم عن معنى الشمردل، فلم أجد له سوى معنى واحد، وهو القويُّ السريعُ الفتِيُّ الحسنُ الخَلْقِ من الإِبِلِ وغيره (٤)، أما المعنى الثاني الذي يصح اشتقاقه من الثلاثي، وهو: الرَّجُلُ الخَفِيفُ في أمره، فقد تفرد به ابن فارس، ولم أجد ما يدعمه من كلام المتقدمين.

٢- أن أصحاب المعاجم سوي ابن فارس وافقوا الصرفيين، فأوردوه في مادة الخماسي (ش م ر د ل) (٥)، بل صرح بعضهم بوزنه، قال الزبيدي: " الشمردل، كسَفَرَجَل : الفتِيَّ السريع، من الإِبِلِ، وغيره" (٦).

٣- انعدام النظير؛ لأن الدال ليست من حروف الزيادة.

٤- أنهم يقولون في جمعه: شمارد، وشمارل، وهذا قياس جمع المُجْرَدِ الخماسي (٧)، يقولون في تصغيره: (شَمِيرِد) كما يقولون في (سفرجل): (سَفِيرِج) (٨).

→→→

(١) السابق (٣ / ٢١٢).

(٢) جمهرة اللغة (٢ / ٧٣٣).

(٣) ينظر: الصحاح (ش م ر): (٢ / ٧٠٣).

(٤) ينظر: الصحاح (٥ / ١٧٤١)، والمحكم باب الخماسي (٨ / ١٤٦)، واللسان (١١ / ٣٧١).

(٥) ينظر: العين (٦ / ٣٠٤)، والصحاح (٥ / ١٧٤١)، والمحكم (٨ / ١٤٦)، والتكملة (٥ / ٤٠٨)،

واللسان (١١ / ٣٧١)، والقاموس المحيط (ص ١٠٢١)، وتاج العروس (٢٩ / ٢٩٧).

(٦) ينظر: تاج العروس (٢٩ / ٢٩٧).

(٧) ينظر: ارتشاف الضرب (١ / ٤٦٢).

(٨) ينظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي (٤ / ١٩٢).

الفصل الثاني

ما خالف المشهور في أمثلة المزيد

ويتكون من أربعة مباحث:

المبحث الأول- ما خالف المشهور من الأمثلة التي جاءت فيها الزيادة أولاً.

المبحث الثاني- ما خالف المشهور من الأمثلة التي جاءت فيها الزيادة ثانية.

المبحث الثالث- ما خالف المشهور من الأمثلة التي جاءت فيها الزيادة ثالثة.

المبحث الرابع- ما خالف المشهور من الأمثلة التي جاءت فيها الزيادة رابعة.

المبحث الأول

”ما خالف المشهور من الأمثلة التي جاءت فيها الزيادة أولاً“

المثال الأول- ”نبراس“.

النَّبْرَاس: هو المصباح أو السراج^(١)، والمشهور عند الصرفيين أن نونه زائدة؛ لأنه مأخوذ من البرس، وهو القطن^(٢)، قال ابن جني: "وأما نون (نبراس)، فقد ذهب إلى زيادتها، واشتق له من معنى (البرس)، وهو القطن؛ لأنَّ النبراس: المصباح، والفتيلة أبداً في غالب الأمر من قطن"^(٣)، وقال ابن القطاع: "وعلى (نفعال)، نحو: نَفْرَاج ...، ... و(نبراس) للذُّبَالَة، من البرس، وهو القطن"^(٤).

ووافقهم من اللغويين ابن سيده، والفيروزآبادي، فأورداه في مادة الثلاثي (ب ر س)^(٥)، قال ابن سيده: "والنَّبْرَاسُ: السَّرَاجُ، وقد تقدّم أنه ثلاثيٌّ مُشْتَقٌّ من (البرس) الذي هو القُطْن"^(٦).

لكن أصحاب معاجم العين، والصحاح، والتهذيب، والتكملة، والقاموس، والتاج أوردوه في مادة الرباعي (ن ب ر س)^(٧)، وأورده ابن دريد في باب مَا جَاءَ عَلَى

(١) ينظر: العين (ن ب ر س): (٧/ ٣٤٣)، والصحاح (ن ب ر س): (٣/ ٩٨١).

(٢) ينظر: سر صناعة الإعراب (٢/ ١١٦)، وسفر السعادة وسفير الإفادة (١/ ٤٧٥).

(٣) سر صناعة الإعراب (١/ ١٨١).

(٤) أبنية الأسماء والأفعال والمصادر (ص ٢٠٣).

(٥) ينظر: المحكم والمحيط الأعظم» (٨/ ٦٥٢)، ولسان العرب (٦/ ٢٥).

(٦) «المحكم والمحيط الأعظم (ن ب ر س): (٨/ ٦٥٢).

(٧) ينظر: العين (٧/ ٣٤٣)، والصحاح (٣/ ٩٨١)، والتهذيب (١٣/ ١٠٨)، والتكملة (٣/ ٤٣٤)

القاموس المحيط (ص ٥٧٦)، وتاج العروس (١٦/ ٥٣١).

(فِغْلَال) ^(١)، وصرح الزبيدي بأصالة النون، فقال: "النبراس، بالكسر: المصباح، كما في الصحاح، والنون أصلية" ^(٢).

وجه أصالة النون:

لعل الحامل على القول بأصالة النون في هذا المثال ما يأتي:

١- بُعد اشتقاقه من البرس؛ لأن الغالب في الفتيل ألا يكون من القطن، كما يقول ابن عصفور ^(٣).

٢- قلة زيادة النون أولاً في غير الفعل المضارع ^(٤).

٣- أن هذا البناء (نفعلاً) غير موجود في كلام العرب بكثرة ^(٥).

التعقيب:

أرى أن رأي اللغويين في أصالة النون هو الأقوى؛ لأن إقرار بناء (نفعال) مختلف فيه بين الصرفيين، فالمصير إلى المتفق عليه أولى، ولأنه لا يحكم بزيادة حرف إلا بدليل، ولم يقدّم الدليل الواضح على صحة اشتقاقه من البرس.

المثال الثاني- "نرّجس".

النرّجس، بفتح النون وكسرها: رِيحَانَةٌ طَيِّبَةٌ ^(٦)، والمشهور عند الصرفيين أن نونه زائدة ^(٧)؛ لأنه ليس في كلام العرب (فَعْلَل)، فاندغام النظير دليل على زيادة النون فيه،

(١) جمهرة اللغة (٢/ ١٢٠٣).

(٢) تاج العروس (ن ب ر س): (١٦ / ٥٣١).

(٣) الممتع الكبير في التصريف (ص ١٧٦).

(٤) ينظر: ارتشاف الضرب (١ / ٢٠٢).

(٥) ينظر: الأصول في النحو (٣ / ٤٦)، والمقاصد الشافية (٨ / ٤٦٩).

(٦) ينظر: المخصص (٣ / ٢٦٣)، والقاموس (ر ج س): (ص ٥٤٨).

(٧) ينظر: المنصف (ص ١٠٤)، وصناعة الإعراب (١ / ١٨٠)، والبديع (٢ / ٤٨٢)، وشرح

التصريف للثمانيني (ص ٢٢٨)، واللباب (٢ / ٢٦٣)، وارتشاف الضرب (١ / ٢٧).

فيه، قال السيرافي: "وأما نون (نَرَجِس)، فقد تبيَّن أنَّها زائدة بالوزن؛ لأننا لو جعلناها أصلية، لكان على مثال (فَعَلِل)، وليس ذلك في الكلام"^(١)، وقال ابن عصفور: "فمما زيدت فيه النون أولًا؛ لقيام الدليل على زيادتها: (نَرَجِس)، وزنه "تَفَعَّل"، وإنما لم تكن نونه أصلية؛ لأنه ليس في كلامهم "فَعَلِل"^(٢).

لكن ابن دريد في الجمهرة ذهب إلى خلاف ذلك، فقال: "وأما (فَعَلِل) فلم يَجِئ إلا (نَرَجِس)"^(٣)، وقد أورده عدد من أصحاب المعاجم في مادة الرباعي (ن ر ج س) كما كما في العين، والتهذيب، والتكملة^(٤)، مما يدل على أنهم يرون أنَّ النون واقعة منه موقع فاء الكلمة.

وجه أصالة النون:

لعل هؤلاء اللغويين رجحوا أصالة النون فيه؛ لبُعد اشتقاق (نَرَجِس) من الثلاثي (ر ج س)؛ لأنه يُقال: رَجَسَ الرَّجُلُ رَجْسًا، وَرَجَسَ يَرَجِسُ: إذا عَمَلَ عَمَلًا قَبِيحًا، والرجس: هو الشيء المُستَقْدَر^(٥)، لكن النرجس خلافه، فهو نبت طيب مفيد نافع، فلا وجه للتلاقي بينهما.

مع اعترافهم بأنه لا نظير له في كلام العرب، فهو - عندهم - من النادر المسموع إن كان لفظًا عربيًّا، أو هو من الدخيل الذي لا يضر كونه على غير أوزان

(١) شرح كتاب سيبويه (٥ / ٢١١).

(٢) الممتع الكبير في التصريف (ص ١٧٦).

(٣) جمهرة اللغة (٢ / ١١٨٣).

(٤) ينظر: العين (٦ / ٢٠١)، وتهذيب اللغة (١١ / ١٦٤)، والتكملة (٣ / ٣٦١).

(٥) ينظر: تهذيب اللغة (ر ج س): (١٠ / ٣٠٧).

العربية؛ لذلك عقب ابن دريد بقوله: "وَهُوَ فَارِسِيٌّ مُعَرَّبٌ"^(١)، وقال: "فَأَمَّا نَرْجِسُ، فَأَعْجَمِيٌّ مُعَرَّبٌ"^(٢).

وبهذا نفهم صنيع ابن سيده عندما ذَكَرَ (نَرْجِسُ) بِكَسْرِ النُّونِ فِي الرَّبَاعِيِّ، وَذَكَرَ (نَرْجِسُ) بِالْفَتْحِ فِي الثَّلَاثِيِّ فِي تَرْجَمَةِ (رَجِسُ)^(٣)، فَإِنَّهُ لَمَّا وَجَدَ لِمِثَالِ الْكَسْرِ نَظِيرًا فِي الرَّبَاعِيِّ الْمُجْرَدِ غَلَبَ الْقِيَاسَ اللَّغَوِيَّ، وَهُوَ بَعْدَ الْإِشْتِقَاقِ مِنَ الثَّلَاثِيِّ، وَرَجَّحَ الْقِيَاسَ الصَّرْفِيَّ فِي مِثَالِ (نَرْجِسُ) بِفَتْحِ النُّونِ؛ لِفَقْدَانِ النَّظِيرِ، فَقَالَ: "وَيُقَالُ: النَّرْجِسُ، فَإِنْ سَمِيتَ رَجُلًا بِ(نَرْجِسُ)، لَمْ تَصْرَفْهُ؛ لِأَنَّهُ تَفْعَلٌ كـ(تَجْلِسُ) وَ(تَجْرِسُ)، وَلَيْسَ بِرَبَاعِيٍّ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ فِي الْكَلَامِ مِثْلَ (جَعْفِرُ)، فَإِنْ سَمِيتَهُ بِ(نَرْجِسُ) صَرَفْتَهُ؛ لِأَنَّهُ عَلَى زَنَةِ "فَعِلٌ" فَهُوَ رَبَاعِيٌّ، كَهَجْرِسُ"^(٤).

التعقيب:

١. الواضح - مما سبق - أن الاختلاف بين اللغويين والصرفيين في هذا المثال منشؤه من الاختلاف في أصل هذا المثال، هل هو عربي، أم غير عربي؟ فمن رجَّح عربيته حكم بزيادة النون؛ لعدم النظير على القول بأصلها، ومن رجَّح أنه غير عربي حكم بأصالة النون، وبأنه من الأوزان النادرة التي جاءت في لسان غير العرب، وهذا يفهم من قول ابن دريد: "وأما (فَعِلٌ) فَلَمْ يَجِيءِ إِلَّا (نَرْجِسُ)، وَهُوَ فَارِسِيٌّ مُعَرَّبٌ، وَقَدْ ذَكَرَهُ النَّحْوِيُّونَ فِي الْأَبْنِيَّةِ، وَلَيْسَ لَهُ نَظِيرٌ فِي الْكَلَامِ"^(٥).

(١) جمهرة اللغة (٢/ ١١٨٣).

(٢) السابق (ر ن ن): (١/ ١٢٧).

(٣) ينظر: المحكم والمحيط الأعظم (ر ج س): (٧/ ٢٦٩)، (ن ر ج س): (٧/ ٥٨٣).

(٤) المحكم والمحيط الأعظم (ر ج س): (٧/ ٢٦٩).

(٥) جمهرة اللغة (٢/ ١١٨٣).

٢. أرى أن رأي الصرفيين أقوى؛ لأنه تعارض هنا القياس اللغوي الذي يقضي بأصالة النون، والقياس الصرفي الذي يقضي بزيادتها، فالحكم إذاً للقياس الصرفي؛ للجهل بوجه الاشتقاق فيه.

٣. إن تفريق ابن سيده - بين وزني (نرجس) مكسور النون، ومفتوحها - يضعف؛ لأنه لو كان الكسر لغة، لما جاز أن يكون الحرف أصلاً في لغة، زائداً في لغة أخرى، والصواب أن المكسور محمول على المفتوح، فالنون زائدة في كليهما^(١).

المثال الثالث- "نفرج" بكسر النون، وأخواته.

يقال: رجلٌ نَفْرَجٌ ونَفْرَاجٌ، ونَفْرَجَاءٌ ونَفْرَجَةٌ، بمعنى: جَبَانٌ يَنْكَشِفُ عِنْدَ الْحَرْبِ^(٢)، والمشهور أنَّ النون في هذه الأمثلة زائدة، يقول أبوحيان: "والنون إن وقعت أولاً لم تطرد زيادتها إلا في المضارع، فإن كانت في اسم لم يُحکم بزيادتها، نحو: نَهَشَلْ، إلا بدليل، وكذا في غير المضارع، إلا بدليل، فما قيل فيه ذلك نَرَجِسْ...، ونَفْرَجَةٌ، ونَفْرَجٌ، ونَفْرَجَاءٌ"^(٣).

وقد بين ابن سيده وزنها، فقال: " (نَفْعِلَةٌ) رَجُلٌ نَفْرَجَةٌ : يَنْكَشِفُ عِنْدَ الْحَرْبِ ... ، (نَفْعِلَاءٌ) رَجُلٌ نَفْرَجَاءٌ كَنَفْرَجَةٍ"^(٤).

(١) ينظر: سفر السعادة وسفير الإفادة (١/ ٤٧٣)، وارتشاف الضرب (١/ ٢٧).

(٢) ينظر: تهذيب اللغة (ن ف رج): (١١/ ١٧٥)، والتكملة (١/ ٥٠١)، والقاموس (ص ٢٠٨).

(٣) ارتشاف الضرب (١/ ٢٠٢، ٢٠٣).

(٤) المخصص (٥/ ١١٩).

لكن الأزهري في التهذيب أوردها في مادة الرباعي (ن ف ر ج) ^(١)، وتبعه عدد من اللغويين ^(٢)، وقد أشار الزبيدي إلى أن النون فيها أصلية حين شبهها، فقال: "النَّفْرَج (كزبرج، والنَّفْرَاج) كسِرْدَاح ، والنَّفْرَجَة، والنَّفْرَاجَة و(نَفْرَجَاء)، كظرمساء" ^(٣).

وجه القول بزيادة النون في هذه الأمثلة وأصالتها:

اعتمد جمهور الصرفيين في القول بزيادة النون في هذه الأمثلة على صحة اشتقاقها من الثلاثي، فقد ورد قولهم: رجل أفرج وفرج، للذي لا يكتم السر، فجعل نِفْرَجَة القلب مشتقاً منه؛ لأنَّ إفشاء السَّرِّ من قِلَّة الحزم، قال ابن جني: "قد زيدت النون أولاً في نحو نقوم، ونضرب، وانفعل وبابه، وفي نحو (نِفْرَجَة)، يقال: رجل نِفْرَجَة القلب، إذا كان غير ذي جلادة ولا حزم، وحدثنا أبو علي عن أبي إسحاق، قال: يقال: رجل أفرج وفرج، وهو الذي لا يكتم سرّاً، وهو أيضاً الذي يكشف عن فرجه، فقوله: "الذي لا يكتم سرّاً" هو في معنى نِفْرَجَة، ومثاله "تَفْعَلَة" ^(٤).

لكن هذا القول ليس محل إجماع من الصرفيين، فقد خالفهم ابن عصفور، وابن مالك ^(٥)، فلعلهما لحظا ما لحظه اللغويون فيها، ويقوّي كون النون أصلاً ما يأتي:

(١) تهذيب اللغة (١١ / ١٧٥).

(٢) ينظر: التكملة والذيل والصلة للصغاني (١ / ٥٠١)، والمقصود والممدود لأبي علي القالي (ص ٤٥٨)، ولسان العرب (٢ / ٣٨٣)، و تاج العروس (٦ / ٢٤٩).

(٣) تاج العروس من جواهر القاموس (ن ف ر ج): (٦ / ٢٤٩).

(٤) سر صناعة الإعراب (٢ / ١١٥).

(٥) ينظر: الممتع الكبير في التصريف (ص ٨٠، ٦٢، ٩٧)، وشرح الكافية الشافية (٤ / ١٧٥٣).

١- ضعف هذا الاشتقاق الذي أوضحه ابن جنى؛ لأنَّ إفشاء السَّرِّ ليس بقلَّة حزم، بل هو بعض صفات قليل الحزم، ولأنَّ الأفرج والفَرَج لا يراد بهما الجبان كما يراد بنفِرجة القلب^(١).

٢- ثبوت النون في هذه الأمثلة كلها، وكذلك في جميع تصاريف الكلمة^(٢).

٣- انعدام النظير؛ لأنه ليس في كلام العرب (نِفْعلاء)^(٣)، فدل على كون النون أصلًا في (نِفْرَجاء)؛ لذا صرح ابن مالك بأنها على وزن: (فِعْلَاء)^(٤).

التعقيب:

أولًا - إذا كان وجه اشتقاق هذه الأمثلة من قولهم: رجل أفرج، ضعيفًا، فإنه يصح الاشتقاق من الثلاثي بوجه آخر، وهو أن من معاني (نِفْرَج): الذي ينكشف فرجه، قال صاحب القاموس: "رجل نِفْرَج: لا يزال ينكشف فرجه كثيرًا؛ ونِفْرَجَة، بالهاء أيضًا. عن أبي زيد، والنون زائدة"^(٥)، وقد ورد معنى الانكشاف في معاني الثلاثي (ف ر ج)، قال قال الجوهري: "وَفَرَج الرجل بالكسر فَرَجًا، فهو فَرَجٌ، أي: لا يزال ينكشف فرجه، ويقال: أفرج الناس عن طريقه، أي: انكشفوا"^(٦)، فالجبان ينكشف عن مواجهة الخصم؛ لذا قال ابن سيده (ت ٤٥٨ هـ) في معنى (نِفْرَج) وأخواتها: "جَبَانُ أُكْشَف"^(٧).

(١) ينظر: الممتع الكبير في التصريف (ص ١٧٧).

(٢) ينظر: المقصور والممدود لأبي علي القالي (ص ٤٥٨).

(٣) ينظر: السابق .

(٤) ينظر: شرح الكافية الشافية (٤/ ١٧٥٣).

(٥) القاموس المحيط (ف ر ج): (ص ٢٠٨).

(٦) الصحاح (ف ر ج): (١/ ٣٣٤).

(٧) المخصص (١/ ٢٧٩).

أو هو من (الْفَرْجِ)، اشتق منه (نِفرج)؛ للدلالة على انكشافه، يقول علم الدين السخاوي (ت ٦٤٣ هـ): "وإنما قلنا: إنه (نِفعال)، ولم نقل: إنه (فِعلل) مثل (زيرج)؛ لأنَّ الاشتقاق دل على زيادة النون؛ لأنه من (الفرج)؛ لأن النون متى وقعت في كلمة، وتلك الكلمة على زنة الأصول قضي بأصالتها"^(١).

ثانياً – إن احتمال كون النون في هذه الأمثلة أصلية احتمال قوي دافع عنه كثير من أئمة اللغة والصرف؛ لذا كان إيراد الأمثلة في مواد الرباعي أو الثلاثي أمراً اجتهادياً يسوغه القياس اللغوي؛ لذا قال الصغاني (ت ٦٥٠) مُعلقاً على إيراده في الرباعي: "وهذا موضعُ ذكره، وإن ذُكر في (ف ر ج) لمَعْنَى"^(٢).

(١) سفر السعادة وسفير الإفادة (١/ ٤٧٤).

(٢) التكملة والذيل والصلة للصغاني (١/ ٥٠١).

المبحث الثاني

”ما خالف المشهور من الأمثلة التي جاءت فيها الزيادة ثانياً“

المثال الأول - ”عترس“ وأخواته.

العَتْرَسُ، والعَتْرَسُ والعَتْرَيْسُ، كلُّهُ بمعنى: الضَّابِطُ الشَّدِيدُ، وَقِيلَ: هُوَ الْجَبَّازُ الْعَضْبَانُ، والعَتْرَيْسُ: الدَّاهِيَةُ، والعَتْرَيْسُ: النَّاقَةُ الْوَثِيقَةُ الشَّدِيدَةُ^(١).

الأصل في هذه الأمثلة عند الصرفيين^(٢)، وجمهور اللغويين أنها مأخوذة من (العترسة)؛ لذا جاءت في أكثر المعاجم في مادة الرياعي (ع ت ر س)^(٣)؛ لأن العترسة بمعنى: الشدة، فد(عترس) على مثال (جعفر)، قال سيبويه: "وأما (العتريس)، فمن العترسة، وهي الشدة والغلبة"^(٤)، وقال ابن السراج: "والدليل على زيادة النون في (عتريس): أَنَّهُ مُشْتَقٌّ مِنَ الْعَتْرَسَةِ، وَهِيَ الْأَخْذُ بِالشَّدَّةِ"^(٥)، وقال الثمانيني: "فأما "عتريس"، فهو "فَعْلِيلٌ" مُلْحَقٌ بـ"فَعْلِيلِ"، نحو: "فَقَشْلِيلٌ"؛ لآتِهِ مُشْتَقٌّ عِنْدَهُمْ مِنْ "الْعَتْرَسَةِ"^(٦).

-
- (١) ينظر: المحكم (٢/ ٤٤٧)، والتهذيب (٣/ ٢١٧)، واللسان (٦/ ١٣٠)، والقاموس (ص ٥٥٦) .
 - (٢) ينظر: الأصول (٣/ ٥١)، والتعليقة للفارسي (٤/ ٢٨٣) والمنصف (ص ١٣٦)، والخصائص (١/ ٢٧١)، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي (٥/ ٢٠٠)، وشرح الشافية للرضي (١/ ٢٦٢) .
 - (٣) ينظر: العين (٢/ ٣٢٩)، والصحاح (٣/ ٩٤٦)، والمحكم (٢/ ٤٤٧)، والتهذيب (٣/ ٢١٧)، والتكملة (٣/ ٣٨٣)، واللسان (٦/ ١٣٠)، والقاموس (ص ٥٥٦)، والتاج (١٦/ ٢٢٧) .
 - (٤) الكتاب (٤/ ٣٢٢) .
 - (٥) الأصول في النحو (٣/ ٢١٧) .
 - (٦) شرح التصريف للثمانيني (ص ٢٥١) .

لكن ابن فارس ذهب مذهباً آخر، فجعلها من الثلاثي (ع ر س)، فقال: "وَهَذَا كُلُّهُ مِمَّا زِيدَتْ فِيهِ التَّاءُ، وَإِنَّمَا هُوَ مِنْ عَرَسٍ بِالشَّيْءِ: إِذَا لَازَمَهُ، وَالنُّونُ - أَيْضًا - زَائِدَةٌ فِي الْعُنْتَرِيسِ"^(١).

الدراسة:

لم أجد أحدًا من العلماء وافق ابن فارس فيما ذهب إليه، ومع أن دلالة (عرس) على اللزوم ثابتة في اللغة - فقد جاء في التهذيب: "وَيَقَالُ: عَرِسَ الرَّجُلُ بِصَاحِبِهِ إِذَا لَزَمَهُ، وَعَرِسَ الصَّبِيُّ بِأَمِّهِ إِذَا لَزِمَهَا، وَعَرِسَ الشَّرُّ بَيْنَهُمْ إِذَا لَزِمَ وَدَامَ"^(٢) - إلا أن العلاقة بين اللزوم وبين معاني هذه الأمثلة المتقدمة التي يجمعها معنى الشدة بعيدة جدًا، بل تكاد تكون مفقودة؛ لذلك كان رأي الجمهور هو الأقوى الذي اعتمد عليه أكثر اللغويين، فصرحوا بأصالة التاء، فقد أورد ابن دريد (عتريس) في (باب ما جاء على فِغْلِيلِ)^(٣)، وقال الصغاني: "العترس، مثال (جَعْفَرِ)"^(٤).

التعقيب:

لاشك أن ما ذهب إليه جمهور العلماء - من أن هذه الأمثلة مأخوذة من الرباعي، وأن التاء فيها أصلية - هو الأرجح؛ لعدة أمور:

١- صحة اشتقاق هذه الأمثلة من العترسة؛ لظهور معنى الشدة في معاني هذه الأمثلة جميعًا.

٢- لزوم التاء في تصاريف هذه الكلمة، وأمثلتها المختلفة.

(١) مقاييس اللغة (٤/ ٣٦٦).

(٢) تهذيب اللغة (ع ر س): (٢/ ٥٢).

(٣) ينظر: جمهرة اللغة (٢/ ١١٨٩).

(٤) التكملة (٣/ ٣٨٣).

٣- ثبوت الفعل الرباعي (عَتْرَسَ) في لسان العرب، قال ابن الحداد (ت بعد ٤٠٠ هـ):
وتقول: عترسه ماله: إذا غلبه عليه، وغصبه^(١)، وقال ابن دريد: "عترس يُعترس
عترسةً، ورجل عتريس كأنه فغليل من هذا"^(٢).

٤- بعد اشتقاقها من مادة الثلاثي (عرس).

المثال الثاني - "خُنْفَسَ، وَخُنْفَسَاءُ".

الخُنْفَسُ، بِفَتْحِ الْفَاءِ، وَالْخُنْفَسَاءُ^(٣)، مَمْدُودٌ: دُوَيْبَةٌ سَوْدَاءٌ، مُنْتَنَةٌ الرِّيحِ تَكُونُ فِي
أَصُولِ الْحَيْطَانِ، وَالْأُنْثَى: خُنْفَسَةٌ وَخُنْفَسَاءٌ وَخُنْفَسَاءَةٌ^(٤).

والمشهور عند سيبويه والصرفيين أن نونه زائدة، يقول سيبويه: "نون عرند زائدة،
لأنهم يقولون عرندٌ... وكذلك خنفساء وعنصلاء وحنظباء"^(٥)، ويقول ابن درستويه
(ت ٣٤٧ هـ): "وأما قوله: هي الخنفساء، والخنفساة، ... وهما بوزن الفُعْلَاءِ و
الفُعْلَةُ، وأصلهما ثلاثي ملحق بالرباعي بزيادة النون"^(٦).

وقال ابن يعيش (ت ٦٤٣ هـ): "ومن ذلك 'فُعْلَاء' بضمّ الفاء وفتح العين، نحو:
'خُنْفَسَاءُ'^(٧)، وقال أيضا: "ومن ذلك 'فَاعِلٌ' يكون اسماً وصفة، فالاسم: 'جُنْدَبٌ'
و'جَنَادِبٌ'، و'خُنْفَسٌ'، و'خُنْفَسٌ'^(٨).

(١) كتاب الأفعال (١ / ٣١٩).

(٢) جمهرة اللغة (٢ / ١١٢٩).

(٣) وردا أيضا بضم الفاء، فيقال: خُنْفَسٌ، وخنفساء. ينظر: شرح المفصل لابن يعيش (٤ / ١٨٨).

(٤) ينظر: العين (خ ن ف س): (٤ / ٣٣١)، ولسان العرب (خ ن ف س): (٦ / ٧٣).

(٥) الكتاب (٤ / ٣٢٢).

(٦) تصحيح الفصيح وشرحه (ص ٤٧٥).

(٧) شرح المفصل لابن يعيش (٤ / ١٨٨).

(٨) السابق (٤ / ١٧٦).

لكن ابن دريد خالف هذا الرأي المشهور، فذهب إلى أن النون فيه أصلية، فقال في الجمهرة: " (بَاب مَا جَاءَ عَلَى فُعْلَاءٍ مَمْدُودٍ) : الْغُنْصُلَاءُ: مَوْضِعٌ، مَمْدُودٌ، وَهُوَ نَبْتٌ أَيْضًا ،...وَحُنْفُسَاءُ، وَقَالُوا: حُنْفُسٌ" (١).

وجه أصالة النون:

لعل الذي يُقَوِّي هذا القول ما يأتي:

أولاً- أنه وُجِدَ له مادة رباعية، فقد جاء في كتاب الأفعال: وَحُنْفَسَ الرَّجُلُ عَنِ الْأَمْرِ حُنْفَسَةً: إِذَا كَرِهَهُ وَعَدَلَ عَنْهُ، وَالْحُنْفَسُ: الثَّقِيلُ الَّذِي لَا يَدْخُلُ مَعَ الْقَوْمِ" (٢)، وجاء في اللسان: " حُنْفَسَ عَنِ الْأَمْرِ: عَدَلَ" (٣)، ولهذا وجدنا كثيرًا من أصحاب المعاجم ذكره في مادة الرباعي (خ ن ف س) كما في العين والتهذيب، واللسان والقاموس (٤).

ثانياً – أن مادة الثلاثي (خ ف س) تبعد في معناها عن مادة الرباعي (خ ن ف س)، ففي لسان العرب: "حَفَسَ يَحْفَسُ حَفْسًا، وَأَحْفَسَ الرَّجُلُ: قَالَ لِصَاحِبِهِ أَقْبَحَ مَا يَكُونُ مِنَ الْقَوْلِ وَأَقْبَحَ مَا قَدَرَ عَلَيْهِ. يُقَالُ لِلرَّجُلِ: حَفَسْتَ يَا هَذَا وَأَحْفَسْتَ، وَهُوَ مِنْ سُوءِ الْقَوْلِ، وَشَرَابٌ مُحْفَسٌ: سَرِيحُ الْإِسْكَارِ، وَاشْتِقَاقُهُ مِنَ الْقُبْحِ؛ لِأَنَّهُ يَخْرُجُ بِهِ مِنْ سُكْرِهِ إِلَى الْقَبِيحِ مِنَ الْقَوْلِ وَالْفِعْلِ" (٥).

(١) جمهرة اللغة (٣ / ١٢٣٣).

(٢) كتاب الأفعال (١ / ٥١٢).

(٣) لسان العرب (خ ن ف س) (٦ / ٧٣).

(٤) ينظر: العين (٤ / ٣٣١)، والتهذيب (٧ / ٢٦٨)، واللسان: (٦ / ٧٣)، والقاموس (ص ٥٤٢).

(٥) لسان العرب (خ ن ف س) (٦ / ٦٥).

ثالثًا - أن الأخفش ومن تبعه صحَّحوا ثبوت وزن (فُعَلَّل) عن العرب، ومثَّلوا له بـ "جُخَدَب"، و"بُرُقِع"، و"فُعَدَد" (١).

التعقيب:

إن القول بزيادة النون في هذا المثال هو الأقوى؛ لعدة أمور:

١- أن القول بالأصالة يؤدي إلى عدم النظير؛ لأنه ليس في الكلام "فُعَلَّل"، ولا "فُعَلَّلَاء"، أما "فُعَلَّل" فلم يثبتته سيبويه والبصريون عدا الأخفش، وما جاء منه - عندهم - نحو: جُخَدَب فهو مخفف عن (فُعَلَّل) بضم اللام (٢)، أو مخفف من جخادب (٣)، وعلى هذا فـ(خُنْفَس) بالفتح محمول على أنه مخفف من (خُنْفَس) بالضم.

وأما "فُعَلَّلَاء"، فقد قال ركن الدين الاسترأبادي (ت ٧١٥هـ): "فلو حكم بأصالة نون خُنْفَسَاء كان وزنه فُعَلَّلَاء" بضم الفاء وسكون العين وفتح اللام، وهو ليس في أبنيتهم، فحكم بزيادتها فوزنه: "فُعَلَّلَاء" (٤).

٢- أنه إذا صحت زيادة النون في لغةٍ من فتح بحجة أن (فُعَلَّل) لم يثبتته أكثر الصرفيين في أبنية الرباعي المجرد (٥)، فهي زائدة - أيضًا - في لغةٍ من ضم؛ لأنها لا تكون زائدة في لغةٍ، أصلًا في لغةٍ أخرى (٦).

(١) ينظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي (٤ / ٣٤٩)، والمنصف (ص ٢٧)، وشرح المقدمة المحسبة (١ / ١٠٢)، وتوضيح المقاصد (٣ / ١٥٢١).

(٢) ينظر: البدیع في علم العربية (٢ / ٣٨٥)، وتوضیح المقاصد (٣ / ١٥٢١).

(٣) ينظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي (٥ / ١٣٥).

(٤) شرح شافية ابن الحاجب - ركن الدين الاسترأبادي (٢ / ٦١١).

(٥) ينظر: المنصف (ص ٢٧)، وتوضیح المقاصد (٣ / ١٥٢١).

(٦) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش (٤ / ١٨٨).

٣- أن عددًا من اللغويين ذكرها في مادة الثلاثي (خ ف س) مثل: ابن سيده، والصغاني، والفيومي^(١)، بل صرح الزبيدي بزيادة النون، فقال: "وكذا خنفس عن الأمر: إذا عدل عنه، والنون زائدة، ولذا ذكر الصغاني غالب هذه المادة في (خ ف س)"^(٢).

٤- أنه يصح أن تكون (خنفس، وخنفساء) مشتقة من مادة الثلاثي (خفس)؛ لأن مادة الثلاثي تدل على القبح، وهذه الدويبة قبيحة في منظرها، منتنة في رائحتها، ومادة الرباعي (خنفس) تدل على الكره، والكراهة والقبح متقاربان في الدلالة والأثر.

المثال الثالث: "عَنْبَسٌ":

العَنْبَسُ: هو الأسد، والمشهور أن النون فيه زائدة، وأنه على "فَنَعَلَ"، قال الثمانيني: "و"عَنْبَسٌ" وزنه: "فَنَعَلَ" فالنُونُ زائدة، وقد وقعت بين الفاء والعين"^(٣).

لكن صاحب معجم "العين" ذكره في "باب الرباعيِّ من العين"^(٤)، وكذا ذكره الأزهرى في التهذيب مادة "ع ن ب س"^(٥)، وأشار صاحب القاموس إلى أنه على "فَعَّلَ"، فقال: "العَنْبَسُ، كَجَعْفَرٍ"^(٦).

وجه أصالة النون: اعتمد القائلون بهذا القول على أمرين:

(١) ينظر: المحكم مقلوب (خ ف س) (٥ / ٨٦)، والتكملة (٣ / ٣٤٤)، والمصباح المنير (١ / ١٧٥).

(٢) تاج العروس من جواهر القاموس (خ ن ف س): (١٦ / ٤٠).

(٣) شرح التصريف للثمانيني (ص ٢٣١).

(٤) أساس البلاغة (٢ / ٩٠).

(٥) تهذيب اللغة (٣ / ٢١٧).

(٦) القاموس المحيط (ص: ٥٦٠).

الأول- ما ذكره الليث من أن العنيس هو اسم للأسد، قال الليث: "العُنْبَس من أسماء الأسد، إذا نعته قلت: عُنْبَس وعُنَابِس، وإذا خصصته باسم قلت: عُنْبَسَة، كما تقول أسامة وساعة"^(١)، وفي هذا إشارة إلى أنه من الأعلام، كأسامة، وقد نص الصرفيون على أن "فَعَلَ" لا يكون إلا في الصفات، قال ابن عصفور: "وعلى فَعَلَ: ولم يجيء إلا صفة"^(٢).

الثاني - أنهم أجروه على القياس؛ لأن النون في "عُنْبَس" قياسها أن تكون أصلاً؛ لأنها مقابلة للعين في "جَعْفَر"، ولا يُعدل عن الأصل إلا بدليل، ولم يقدّم عليهم دليل على الزيادة، حتى نُقل عن هشام قوله: لا أدري اسمٌ هو أم صِفَةٌ، ولا أدري ما أصلُهُ"^(٣).

التعقيب:

الأقوى في هذا المثال أن يكون من الثلاثي المزيد بالنون؛ لصحة الاشتقاق

فيه، ويؤكد هذا ما يأتي:

١- أن سيبويه جعله مما زيدت فيه النون بدليل، فقال: "ومما جعلته زائداً بثبت:

العُنْسَل؛ لأنهم يريدون: العسول، والعُنْبَس؛ لأنهم يريدون: العبوس"^(٤).

٢- نصّ كثير من اللغويين على أنه "فَعَلَ"؛ لدلالة الاشتقاق، كابن دريد،

والجوهري، وابن سيده، وابن القطاع، وابن فارس، وابن منظور^(٥)، يقول ابن

(١) تهذيب اللغة (٣/ ٢١٧).

(٢) الممتع الكبير في التصريف (ص: ٦٣).

(٣) ينظر: تهذيب اللغة (٣/ ٢١٧).

(٤) الكتاب لسيبويه (٤/ ٣٢٠).

(٥) ينظر: جمهرة اللغة (١/ ٣٣٨)، والصحاح (٣/ ٩٤٥)، والمخصص (٢/ ٢٨٢)، وأبنية

الأسماء والأفعال والمصادر (ص: ٢٠١)، ومقاييس اللغة (٤/ ٣٦٦)، ولسان العرب (٦/ ١٥١).

دريد: "والعُنْبُس: اسم من أسماء الأسد، والنُّون زَائِدَةٌ فِيهِ، وَهُوَ مِنْ تَقْطِيبِ
الْوُجْهِ"^(١)، وقال الجوهري: "والعُنْبُس: الأسد، ومنه سمي الرجل، وهو "فَنَعَلٌ"
من العُبوس"^(٢).

٣- أجمع الصرفيون - فيما اطلعت^(٣) - على أنه مما زيدت فيه النون ثانية؛
لدلالة الاشتقاق، قال السيرافي: "عُنْبُسٌ وَعُنْبَسَةٌ، وهما من نعت الأسد، وهو
مشتق من العبوس، والنون زائدة"^(٤)، وقال الثمانيني: "فَأَمَّا: "عُنْبُسٌ"، فوزنه
"فَنَعَلٌ"، فالنُّون زائدة، وإِنَّمَا زيادتها من الاشتقاق؛ لأنَّه من العبوس، ولولا
الاشتقاق لما حُكِمَ بزيادتها"^(٥)، وقال الجرجاني عن مواضع زيادة النون:
"وفي نحو: عُنْبَسٌ، من طريق الاشتقاق؛ لأنه من العبوس، ولذلك قيل
للأسد: عُنْبَسٌ؛ لعبوسه وكراهة منظره"^(٦).

المثال الرابع - "عُنْسَلٌ":

العُنْسَلُ : وصف يُطْلَقُ عَلَى النَّاقَةِ الْقَوِيَّةِ السَّرِيعَةِ . والمشهور فيه أنه على "فَنَعَلٌ"،
والنون فيه زائدة، قال سيبويه: "ومما جعلته زائداً بَثَّبَتْ: العُنْسَلُ ؛ لأنهم يريدون:

(١) جمهرة اللغة (١/ ٣٣٨).

(٢) الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية (٣/ ٩٤٥).

(٣) ينظر: المقتضب للمبرد (١/ ٢١٩)، والأصول لابن السراج (٣/ ٢٠٥)، واللباب للعكبري (٢/

٢٦٠)، وشرح المفصل لابن يعيش (٣/ ٢٤)، والممتع لابن عصفور (ص: ٦٣)، وشرح الكافية

الشافعية لابن مالك (٤/ ٢٠٢٦)، وارتشاف الضرب لأبي حيان (١/ ٥٦)، وتمهيد القواعد (١٠/

٤٨٩٠)، وشرح الأشموني (٤/ ٦٨).

(٤) شرح كتاب سيبويه (٥/ ١٤٩).

(٥) شرح التصريف للثمانيني (ص: ٢٢٨).

(٦) المفتاح في الصرف (ص: ٨٩).

العسول^(١)، وقال العكبري: "ومما زيدت فيه ثانية (عَسَل) للناقة السريعة؛ لأنه من العسلان، وهو مشي الذئب؛ لأنه سريع"^(٢).

وقد جاء فيه وجهان آخران عن بعض اللغويين:

الأول - أنَّ النون فيه ليست زائدة، بل هي عين الكلمة، ووزنها "فَعَلَّ"، فقد جاء في "العين" في باب الرباعيِّ من العين^(٣)، وكذا ذكره الأزهري في التهذيب مادة "عسل"، فقال: "(عَسَل): وَقَالَ اللَّيْثُ: الْعَسَلُ: النَّاقَةُ الْقَوِيَّةُ السَّرِيعَةُ، وَقَالَ غَيْرُهُ: النَّونُ زَائِدَةٌ، أَخَذَ مِنْ عَسَلَانَ الذَّئْبِ"^(٤).

الثاني - نقل غير واحد من اللغويين والصرفيين عن مُحَمَّد بن حبيب^(٥): أنه ذهب إلى أنه مأخوذ من العنس، وأنَّ اللَّام فيه زائدة^(٦)، قال ابن جني: "وذهب محمد بن حبيب في ذلك إلى أنه من لفظ "العنس" وأنَّ اللام زائدة، وذهب بها مذهب زيادتها في

(١) الكتاب (٤ / ٣٢٠).

(٢) اللباب في علل البناء والإعراب (٢ / ٢٦٠).

(٣) العين (٢ / ٣٣٠).

(٤) تهذيب اللغة (٣ / ٢١٨).

(٥) مُحَمَّد بن حبيب بن أمية بن عمرو: ينسب إلى أمه، كان عالماً بالأنساب والأخبار واللغة والشعر. ولد ببغداد، وكان مؤدباً، روى عن ابن الأعرابي، وأبي عبيدة، وأبي اليقظان، وأخذ عنه أبو سعيد السكري. من تصانيفه: كتاب النسب، والأمثال على أفعال، ويسمى المنق، وغريب الحديث، والأنوار، والمشجر، والمؤتلف والمؤتلف في أسماء القبائل، وطبقات الشعراء، ونقائض جرير والفرزدق. مات بسامراء في ذي الحجة سنة خمس وأربعين ومائتين. ينظر: بغية الوعاة (١ / ٧٤).

(٦) ينظر: الخصائص (٢ / ٥١)، وسر صناعة الإعراب (٢ / ٨)، والمحكم والمحيط الأعظم (العين والسین وَاللَّام) (١ / ٤٨٦)، والممتع الكبير في التصريف (ص ١٤٦)، ولسان العرب (١١ / ٤٤٧).

ذلك وأولئك، وعَبْدَل وَيَابِه^(١)، ووافقه كراع النمل؛ إذ يقول: "وتزاد آخرًا في (العنس)، فيقال: عَنَسَلٌ، وفي (عَبْدٍ) فيقال: عَبْدَلٌ، وفي (ذَاكَ) فيقال: (ذَلِكَ)"^(٢).

وجه هذين القولين:

هذان الوجهان اللذان نقلنا عن بعض اللغويين في هذه الكلمة لهما وجه في التصريف، أما الأول، فقد جعله بناء مستقلاً من المجرّد الرباعي، على أنه اسم للناقة القوية، وليس صفة، ولأن الأصل ألا تُزاد النون ثانية إلا بدليل.

وأما الثاني فهو وجه محتمل؛ لأن مادة "العنس" جاءت في معاجم اللغة بمعنى العنسل، وهي الناقة القوية، فقد جاء في العين: "العنسُ من أسماء الناقة سمّيت به؛ لتمام سنّها وشدة قوّتها"^(٣)، وفي تهذيب اللغة: العنس: الناقة الصلبة، وقَالَ اللَّيْثُ: تَسْمَى عَنَسًا إِذَا تَمَّت سِنُّهَا وَاشْتَدَّت قُوَّتُهَا وَوَفَّرَ عِظَامُهَا وَأَعْضَاؤُهَا"^(٤)، فيصح أن تكون "العنس" أصلاً للعنسل، زادوا فيه اللام؛ لما يحمله العنسل من معنى السرعة، وهو معنى زائد فيه، وقد نص غير واحد من اللغويين على زيادة اللام فيه، قال الأزهري: "ومنها: اللام الزائدة في الأسماء والأفعال، كَقَوْلِكَ: فَعَمَلٌ لِلْفَعْمِ، وَهُوَ الْمُمْتَلِئُ، وَنَاقَةٌ عَنَسَلٌ لِلْعَنَسِ الصُّلْبَةِ"^(٥)، وجاء في المنتخب: "وتزاد آخرًا في العنس، العنس، فيقال: عَنَسَلٌ، وفي عَبْدٍ فيقال عَبْدَلٌ، وفي ذَاكَ فيقال ذَلِكَ"^(٦)، وقال ابن

(١) الخصائص (٢ / ٥١).

(٢) المنتخب من كلام العرب (ص ٦٩٣).

(٣) العين (١ / ٣٣٦).

(٤) تهذيب اللغة (٢ / ٦١).

(٥) السابق (١٥ / ٢٩٨).

(٦) تهذيب اللغة (١٥ / ٢٩٨).

القطاع: "وعلى فعل نحو عبدل ونهشل للذئب، وجحفل للجيش، وعنسل للناقاة الصلبة وهنقل للظلم، اللام فيها زائدة كلها، وليست أصلية"^(١).

ويمكن الجمع بين هذين الوجهين، فيقال: إن مقصدهم بفَعَّلَ " هنا أنه من الملحق بمُجرّد الرباعي، فيتحد الوجهان.

التعقيب:

الأقوى في هذا المثال أن يكون من الثلاثي المزيد بالنون؛ لصحة الاشتقاق فيه، ويؤكد هذا ما يأتي:

١- أن سيبويه عدّه من الزائد بدليل، فقال: "ومما جعلته زائداً بثبت: العنسل؛ لأنهم يريدون: العسول"^(٢)، وتبعه الصرفيون^(٣).

٢- أن جمهور اللغويين والصرفيين نصّوا على زيادة النون فيه، قال ابن دريد: "وناقة عَنَسَل: سريعة، النون زائدة"^(٤)، وقال ابن سيده: "وناقة عنسل: سريعة، النون زائدة"^(٥).

٣- أن زيادة النون ثمانية أكثر من زيادة اللام وأسهل في كل موضع^(٦).

(١) السابق (١٥ / ٢٩٨).

(٢) الكتاب (٤ / ٣٢٠).

(٣) ينظر: المقتضب (١ / ٢١٩)، والأصول في النحو (٣ / ٢٣٩)، والخصائص (٣ / ٦٨)، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي (٥ / ١٤٩)، وشرح التصريف للثمانيني (٢٤٩)، والممتع (ص: ١٤٧).

(٤) جمهرة اللغة (٢ / ١١٥٦).

(٥) المخصص (٢ / ١٩٧).

(٦) ينظر: الخصائص (٢ / ٥١)، والممتع الكبير في التصريف (ص ١٤٧).

٤ - صحة اشتقاقه من "عسل"، فقد وردت مادة الثلاثي بمعنى الرباعي: السرعة، فقد قالوا: "والعسل" بالفتح: الناقة السريعة، كالغسل، والنون زائدة^(١)، وقال ابن منظور: "وعسل الدليل بالمفاضة: أسرع"^(٢).

٥ - أنه يلزم منه أن تكون اللام في (فندع) زائدة، ويجعل وزنه: فلنل؛ لأنه الملتوي الرجل، فهو من معنى الفدع، وهذا بعيد فاسد^(٣).

٦ - أنه إذا تعارض الظاهر مع الاحتمال كان القول بالظاهر أولى^(٤).

المثال الخامس - " كَنْثَبُ "

الكَثْبُ^(٥) في اللغة هو الصلب الشديد، والكِنَابُ: الرمل المنهال^(٦).

ونونه عند أكثر العلماء زائدة؛ لأنه مأخوذ من الكثب، وهو الجمع، ومنه الكثيب: الرمل المتجمع، قال الجوهري: "كثبت الشيء أكثبه كثبًا، إذا جمعته، وانكثب الرمل، أي: اجتمع، وكل ما انصب في شيء، فقد انكثب فيه، ومنه سمّي الكثيب من الرمل؛ لأنه انصب في مكان، فاجتمع فيه"^(٧).

(١) القاموس المحيط (ص: ١٠٣٢)، وتاج العروس (٢٩ / ٤٧٨).

(٢) لسان العرب (١١ / ٤٤٧).

(٣) ينظر: سر صناعة الإعراب (٢ / ٩).

(٤) ينظر: الخصائص (١ / ٢٥٢).

(٥) وردت في الكنثب لغتان: الأولى - بفتح الأول والثالث على مثال: (جَعْفَرُ)، والثانية - بضمهما بضمهما على مثال: (قَتْنُدُ). ينظر: القاموس (ك ن ث ب): (ص ١٣٢).

(٦) ينظر: القاموس المحيط (ك ن ث ب): (ص ١٣٢).

(٧) الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية مادة (ك ن ث ب): (١ / ٢٠٩).

لكنه قد جاء في بعض كتب اللغويين ما يُخالف ذلك، فقد أورده الأزهري في الرباعي في مادة (ك ن ث ب)^(١)، وصرح الفيروز آبادي بأنه على مثال الرباعي المجرد، فقال: "الكَتْبُ، كَجَفَرٍ وَفُنْفُنٍ وَعَلَابِطٍ: الصُّلْبُ الشَّدِيدُ"^(٢).

وجه القول بأصالة النون:

لعل الذي حملهم على القول بأصالة النون - هنا - عدة أمور:

١ - أنه يُحتمل أن تكون النون أصلية، وإذا ترددت النون بين الزيادة والأصالة حكم بأصالتها حتى يقوم دليل على خلافه.

٢ - أنهم رأوا ضعف الاشتقاق من الأصل الثلاثي (كتب)؛ للبعد بين معناه، ومعنى الرباعي (كنثب): الصلب الشديد.

٣ - أنهم وجدوا أمثلة أخرى جاءت النون فيها أصلية، وهي تدل على نفس معنى الكنثب، مثل: (الشَّنْزَبُ)، يقول صاحب القاموس: "الشَّنْزَبُ، كَجَفَرٍ: الصُّلْبُ الشَّدِيدُ"^(٣).

التعقيب:

الراجع أن النون في (كنثب) زائدة، وأنه على وزن "فَنَعَلَ"؛ لثلاثة أمور:

١ - صحة اشتقاقه من الثلاثي (كتب)؛ لأن الصلب الشديد قد تجمعت قواه، كما يتجمع الرمل، فيكون كثيبًا يبدو فيه العلو والقوة.

(١) ينظر: تهذيب اللغة (ك ن ث ب): (١٠ / ٢٣٦).

(٢) القاموس المحيط (ك ن ث ب): (ص ١٣٢).

(٣) القاموس المحيط (ش ن ز ب): (ص ١٠٣).

٢- أن صاحب القاموس نفسه قد أورده أيضًا في مادة الثلاثي، فقال: "والكُنْبُثُ، بالضمّ: الصُّلْبُ الشَّدِيدُ، وَالْمُنْقَبِضُ الْبَخِيلُ، كَالْكُنْبُوثِ وَالْكُنَابِثِ"^(١)، فقد لمح صحة الاشتقاق فيه، ولاسيما أنّ من معانيه المنقبض البخيل، فهو يدل على أنّ البخيل يجمع جوارحه ويقبضها عن البسط للفقير، وكذلك فإن قلبه مجمع على حب المال.

٣- أن بعض اللغويين صرح بزيادة النون في مقلوب هذه الكلمة عند أكثر الصرفيين، قال الزبيدي: "ونونه زائدة عند أكثر الصرفيين، وقد تقدّم النون على الثاء المثلثة"^(٢).

(١) السابق (ك ث ب): (ص ١٧٤).

(٢) تاج العروس من جواهر القاموس (ك ن ث ب): (٤ / ١١٢).

المبحث الثالث

”ما خالف المشهور من الأمثلة التي جاءت فيها الزيادة ثالثة“

المثال الأول – ”بَحُونٌ“:

البَحُونُ: هُوَ الرمل المُتراكب، ويُوصف به عظيم البطن، والمؤنث فيه بالتاء، يقال: رجل بَحُونٌ وامرأة بَحُونَةٌ^(١).

والمشهور فيه أن واوه زائدة، وأنه على زنة: فَعُول بسكون العين، فقد ذكره السيرافي في أمثلة ما زاد عن ثلاثة أحرف التي أوردتها تحت عنوان: "هذا باب ما لحقته الزائد من بنات الثلاثة من غير الفعل"^(٢)، قال ابن فارس: "بحن: البَحُونُ: العظيم البطن، والواو زائدة"^(٣).

لكن صاحب القاموس ذكره في مادة الرباعي المُجرد، فقال: "البَحُونُ، كجعفرٍ: رَمَلٌ مُتراكِمٌ"^(٤)، وتبعه الزبيدي في تاج القاموس^(٥).

وجه القول بزيادة الواو:

لا أرى لهذا القول وجهًا في القياس، إلا أن يكون في العبارة تجوُّز، فيكون مقصد صاحب القاموس: أنه من المُلحق بـ(جعفر)، زيدت فيه الواو؛ للإلحاق بـ(جعفر).

(١) المحكم والمحيط الأعظم (٣/ ٣٨٨).

(٢) ينظر: شرح كتاب سيبويه (٥/ ١٦٠).

(٣) مجمل اللغة (ص: ١١٧).

(٤) القاموس المحيط (ص: ١١٧٩).

(٥) تاج العروس (٣٤/ ٢٣٣).

تعقيب:

يظهر ضعف القول بأصالة الواو هنا؛ لثلاثة أمور:

الأول - صحة اشتقاقه من الثلاثي؛ لأن مادة "ب ح ن" تدل على العظمة في الجسم أو الطول، فمما جاء في هذه المادة: "بَحْنَةٌ: نَخْلَةٌ مَعْرُوفَةٌ، و بنات بَحْنَةٌ، ضرب من النخل طول، وَيُقَال للسياط: بَنَات بَحْنَةٌ؛ تَشْبِيهاً بذلك...، والبَحُونُ: رمل متراكب، ...، وَرَجُلٌ بَحُونٌ وَبَحُونَةٌ: كَبِيرُ الْبَطْنِ، وَجَلَةٌ بَحُونَةٌ: عَظِيمَةٌ...، وَكَذَلِكَ الدَّلْوُ الْعَظِيمَةُ"^(١)، ولهذا جعله جمهور اللغويين من الثلاثي المزيد بالواو، وذكروه في مادة الثلاثي: "ب ح ن"^(٢).

الثاني - أن اللغويين والصرفيين نصوا على وزنه ومثاله ، فقد ذكره ابن دريد في (بَاب مَا جَاءَ عَلَى فَعُولٍ)^(٣)، وقال الصاحب بن عباد (ت ٣٨٥هـ): "غَرَبٌ بَحُونٌ - على مِثَالِ (جَدُولٍ) - : إِذَا كَانَ عَظِيمًا كَثِيرَ الْأَخْذِ"^(٤)، وذكره السيرافي في أمثلة المزيد الذي ألحق بالرباعي^(٥).

الثالث - أن هذا البناء كثير في اللغة، ويأتي في الأسماء والصفات، قال سيبويه: "ويكون على فَعُولٍ، فالاسم نحو: جدولٍ، وجرولٍ. والصفة: جهورٌ، وحشورٌ"^(٦)،

(١) المحكم والمحيط الأعظم (٣ / ٣٨٨).

(٢) ينظر: جمهرة اللغة (١ / ٢٨٥)، والمحكم (٣ / ٣٨٨)، والتكملة للصفاني (٦ / ١٨٩)، ومجمل

اللغة (ص: ١١٧)، ولسان العرب (١٣ / ٤٧).

(٣) جمهرة اللغة (١ / ٢٨٥).

(٤) المحيط في اللغة (١ / ٢٣٣).

(٥) ينظر: شرح كتاب سيبويه (٥ / ١٦٠).

(٦) الكتاب (٤ / ٢٧٤).

ويقول ابن عصفور: وعلى فَعُول: ويكون فيهما، فالاسم، نحو: جَزُول، وَجَدُول، والصفة، نحو: جَهْوَرٌ وَحَشْوَرٌ^(١).

المثال الثاني- "بُرُنْسُ"

البُرُنْسُ: بضم أوله وثالثه، قَلَنْسَوَةٌ طَوِيلَةٌ، كَانَتِ النَّسَائُكُ يَلْبَسُونَهَا فِي صَدْرِ الْإِسْلَامِ، أَوْ هُوَ كُلُّ تَوْبٍ رَأْسُهُ مِنْهُ^(٢).

والمشهور عند الصرفيين أن وزنه: فُعْلُل، وأن نونه زائدة، قال السيرافي: "وإذا كانت النون ثالثة في غير ذوات الخمسة، لم يُحکم على زيادتها إلا بَثْبَت، وذلك كالنون في "فِرْناس"، و"بُرُنْس"^(٣)، وقال ابن القطاع: "وعلى (فُعْلُل) نحو بُرُنْس؛ لأنه من البرس، أي: القطن"^(٤)، وقال أبوحيان: "أو ثالثة متحركة، فزيدت في فرناس،...، وبُرُنْس"^(٥)، ولذلك أورده الجوهري في مادة الثلاثي (ب ر س)^(٦).

لكن كثيراً من أصحاب المعاجم خالف ذلك، فأورده في مادة الرباعي (ب ر ن س)، كما في العين، والتهذيب، والقاموس، واللسان^(٧).

الدراسة: لعل الذي حمل أصحاب المعاجم على إيرادها في الرباعي أنهم رجحوا احتمال اشتقاقها من الرباعي، فقد صرح ابن دريد باحتمال أصالة النون وزيادتها فيه،

(١) الممتع الكبير في التصريف (ص: ٦٥).

(٢) ينظر: الصحاح (ب رس): (٣/ ٩٠٨)، والقاموس المحيط (ب ر ن س) (ص ٥٣٢).

(٣) شرح كتاب سيبويه (٥/ ٢١٣).

(٤) أبنية الأسماء والأفعال والمصادر (ص ٢٠٢).

(٥) ارتشاف الضرب (١/ ٢٠٦).

(٦) الصحاح (ب رس): (٣/ ٩٠٨).

(٧) ينظر: العين (٧/ ٣٤٣)، وتهذيب اللغة (١٣/ ١٠٧)، والقاموس المحيط (ب ر ن س)

(ص ٥٣٢)، ولسان العرب (٦/ ٢٦).

فقال: "والبُرُنْسُ إِنْ كَانَتْ النُّونُ زَائِدَةً فَهُوَ مِنَ الْبُرْسِ، وَإِنْ كَانَتْ أَصْلِيَّةً، فَهُوَ مِنْ قَوْلِهِمْ: مَا أَدْرِي أَيَّ بَرْنَسَاءَ هُوَ، أَيَّ: أَيُّ النَّاسِ هُوَ"^(١).

ويقوى هذا الاحتمال بأمور:

١- أنه قد ورد الفعل الرباعي منه، قال ابن القطاع: "وَبَرْنَسُ: أَسْرَعُ وَتَبَرْنَسُ"^(٢)، وقالوا: "تَبَرْنَسُ الرَّجُلُ: إِذَا لَبَسَ الْبَرْنَسَ، وَتَبَرْنَسَ الرَّجُلُ، بِمَعْنَى: مَشَى مَشْيَ الْكَلْبِ"، وَيُقَالُ لِلرَّجُلِ إِذَا مَرَّ مَرًّا سَرِيعًا: هُوَ يَتَبَرْنَسُ"^(٣).

٢- إمكان الاشتقاق من الرباعي، وذلك أن التَّبَرْنَسُ هُوَ مَشْيُ الْكَلْبِ، وَتَبَرْنَسَ الرَّجُلُ، بِمَعْنَى: مَشَى ذَلِكَ الْمَشْيَ، وَهُوَ يَمْشِي الْبَرْنَسَاءَ، أَي: فِي غَيْرِ صَنْعَةٍ^(٤)، فَكَأَنَّ مِنْ لِبْسِ الْبَرْنَسِ يَكُونُ عَلَى هَيْئَةٍ مِنَ الْبِهَاءِ، حَتَّى يَظُنُّهُ الرَّائِي أَنَّهُ يَمْشِي يَتَبَخَّرُ.

٣- أَنَّ سَبِيوِيَهُ وَجَمْهُورَ الصَّرْفِيِّينَ وَاللُّغَوِيِّينَ^(٥) حَكَمُوا بِأَصَالَةِ النُّونِ فِي (بَرْنَسَاءَ)، وَ (بَرْنَسَاءَ)، قَالَ سَبِيوِيَهُ: "وَيَكُونُ عَلَى مِثَالِ (فَعْلَاءَ) فِي الْأَسْمَاءِ نَحْو: بَرْنَسَاءَ"^(٦)، وَقَالَ ابْنُ سَيِّدِهِ: "وَعَلَى فَعْلَاءَ، فَالاسْمُ: بَرْنَسَاءَ"^(٧).

(١) جمهرة اللغة (١ / ٣٠٨).

(٢) كتاب الأفعال (١ / ١١٣).

(٣) ينظر: لسان العرب (ب ر س): (٦ / ٢٦).

(٤) ينظر: المحكم والمحيط الأعظم (٨ / ٦٥٣).

(٥) الكتاب (٤ / ٢٩٥).

(٦) ينظر: الكتاب (٤ / ٢٩٥)، والأصول في النحو (٣ / ٢١٩)، وأبنية الأسماء والأفعال والمصادر

لابن القطاع (ص ٣٠٣)، والمقصود والممدود لأبي علي القالي (ص ٣٠١)، وشرح المفصل

لابن يعيش (٤ / ٢٠٠)، والممتع الكبير لابن عصفور (ص ١١١)، والكناش (١ / ٤٠٥).

(٧) المخصص (٤ / ٤١٩).

التعقيب:

أولاً - أرى أنه من الصعب ترجيح أحد الاحتمالين على الآخر؛ لأن القول بزيادة النون له وجهته أيضاً؛ لأمرين:

١ - صحة اشتقاقه من الثلاثي؛ لأن البرس هو القطن، فكأن البرنس لباس مصنوع من القطن؛ لذا حكموا بزيادة النون في: النَّبْرَسُ: المِصْبَاحُ ؛ لأن اشتقاقه مِنَ البُرْسِ الَّذِي هُوَ القُطْنُ؛ إِذِ الْفَتِيلَةُ فِي الْأغْلَبِ إِنَّمَا تَكُونُ مِنْ قُطْنٍ^(١)، بل هو أقرب في المعنى من اشتقاقه من البرنساء.

٢ - أن ابن مالك ذهب إلى زيادة النون في (برنساء)، و(برناساء)؛ لأنهم يقولون: "أي البرناساء؟" بمعنى: "أي الناس؟"، فبِحُلُوِّ "البرناساء" من النون عُلِمَ زيادتها في "البرنساء" و"البرناساء"^(٢)، ورجحه أبوحيان، فقال: "وفعلالاء: برناساء، ذكره ابن مالك، وهو الصحيح؛ لقولهم في معناه: براساء"^(٣).

ثانياً - أرى أن ما جوزه ابن دريد من صحة اشتقاق الرباعي من (البرساء) غير وجيه؛ لبعده معنى (البرنس) عن (البرساء) التي يُقصد بها الناس.

المثال الثالث- "بَلَنْطُ".

البَلَنْطُ: شيء يُشْبهُ الرُّخَامَ، إِلَّا أَنَّ الرُّخَامَ أَهْسُ مِنْهُ وَأَرْخَى^(٤).

والمشهور عند الصرفيين أن نونه زائدة، وأنه على وزن "فَعَعَلٌ"، يقول ابن القطاع:

(١) ينظر: لسان العرب (ب ر س): (٦ / ٢٥).

(٢) ينظر: شرح الكافية الشافية (٤ / ١٧٥٥).

(٣) ارتشاف الضرب (٢ / ٦٤٨).

(٤) ينظر: العين (٧ / ٤٧٣)، وتهذيب اللغة (٤١ / ٤١)، والقاموس المحيط (ص ٦٦٠).

وعلى (فَعَلَّ) نحو: بَلَّنَط، لضرب من الرخام^(١)، ويقول أبوحيان: "و فَعَلَّ: اسماً فقط : "بَلَّنَط"^(٢)، وسار على هذا بعض أصحاب المعاجم ؛ إذ أورده الصغاني والفيروزآبادي في مادة الثلاثي (ب ل ن ط)^(٣).

لكن بعض اللغويين خالف هذا المشهور، فأورده أصحاب العين، والتهذيب، والقاموس في مادة الرباعي (ب ل ن ط)^(٤)، بل صرح صاحب القاموس بأنه على مثال الرباعي المجرد، فقال: "البَلَّنَط، كـ(جَعْفَر): شيءٌ كالرُّخَامِ، إلا أنه دُونَه في الهشاشة واللين"^(٥).

وجه أصالة النون: لعل الذي حمل هؤلاء اللغويين على القول بأصالة النون - هنا - أنهم لم يقفوا من هذه المادة إلا على هذا الاسم الجامد، الذي يرون أنه يبغد اشتقاقه من مادة الثلاثي (ب ل ن ط).

التعقيب:

أولاً- التنظير الذي نظر به الفيروزآبادي، حين شبه (بَلَّنَط) بـ(جَعْفَر) فيه نظر؛ لأن ثانيه متحرك، وليس ساكناً كجعفر؛ لذا خطأه الزبيدي، فقال: "وقوله: كجعفر خطأ، وصوابه: كسَمْنَد"^(٦).

(١) أبنية الأسماء والأفعال والمصادر (ص ١٨٦).

(٢) ارتشاف الضرب (١ / ٦٣).

(٣) ينظر: التكملة والذيل والصلة للصغاني (٤ / ١١٢)، ولسان العرب (٧ / ٢٦٥).

(٤) ينظر: العين "ب ل ن ط" (٧ / ٤٧٣)، وتهذيب اللغة "ب ل ن ط" (١٤ / ٤١).

(٥) القاموس المحيط (ص ٦٦٠).

(٦) تاج العروس من جواهر القاموس "ب ل ن ط" (١٩ / ١٧٢).

ثانياً- الراجح أن النون فيه زائدة، وأنه على "فَعَلَّ"؛ لصحة اشتقاقه من الثلاثي؛ إذ يدل الثلاثي على ما بلطت به الأرض من حجارة أو غيرها، يقول صاحب بن عباد: "لَزِقَ بِبِلَاطِ الْأَرْضِ، أَي: بِمُنْتَهَى الصَّلَابَةِ، وَالْبِلَاطُ: مَا بُلِطَتْ بِهِ الْأَرْضُ مِنْ حِجَارَةٍ أَوْ آجُرٍ، أَي: فُرِشَتْ"^(١)؛ لذا عقب الزبيدي على إيراد صاحب القاموس لـ(بَلَّنَط) في الرباعي بقوله: "وأما في التكملة، فذكره في مادة (ب ل ن ط)^(٢)، ولم يفرد له ترجمة؛ لأن النون زائدة، وهو الصواب"^(٣).

المثال الرابع: صَعْنَبَى.

صَعْنَبَى: قرية (باليمامة) ، أو هي أرض في الكوفة^(٤).

والمشهور عند الصرفيين أن نونه زائدة، وأنه على وزن (فَعَلَّى)، قال أبوحيان: "وَفَعَلَّى: صَعْنَبَى"^(٥)، وتبعهم عدد من اللغويين، فقد صرح ابن سيده بالزيادة، فقال: "فَعَلَّى): صَعْنَبَى: مَوْضِعٌ بِالْكُوفَةِ"^(٦)، وأورده صاحب الصحاح، واللسان في مادة الثلاثي (ص ع ب)^(٧).

(١) المحيط في اللغة (٢ / ٣٢٢).

(٢) ينظر: التكملة والذيل والصلة للصغاني (٤ / ١١٢).

(٣) تاج العروس من جواهر القاموس "ب ل ن ط" (١٩ / ١٧٢).

(٤) المخصص (٥ / ٧).

(٥) ارتشاف الضرب (١ / ٩٣).

(٦) ينظر: تهذيب اللغة (ص ع ن ب) (٣ / ٢١٤)، والمخصص (٥ / ٧).

(٧) ينظر: الصحاح (١ / ١٦٣)، ولسان العرب (١ / ٥٢٤).

لكن كثيرًا من أصحاب المعاجم أوردوه في مادة الرباعي (ص ع ن ب)، كما في العين، والتهذيب، والتكملة، والقاموس^(١)، وقد صرح الزبيدي في التاج بأن (صَغَبَ) كجعفر، فقال: "(الصَغَبُ) ك(جَعْفَرُ)، ويقال: إنه لَمُصَغَبِ الرأسِ، أي: مُحدده"^(٢).
وجه أصالة النون فيه:

يقوى كون هذا المثال من الرباعي المجرد بأمور:

١- أنه قد ورد الفعل الرباعي (صَغَبَ)، قال ابن سيده: "وَصَغَبَ الثَّرِيدَةَ: كَوَمَّهَا وَضَمَّ جَوَانِبَهَا وَرَفَعَ رَأْسَهَا"^(٣).

٢- أنه قد حكم على نظيره (صَغَلَك) بأنه على (فَعَّلَ)، قال ابن الحداد: "يقال: صَغَبَ الثَّرِيدَةَ وَصَغَلَكهَا: إِذَا رَفَعَهَا، وَجَعَلَ لَهَا رَأْسًا"^(٤).

٣- أنه اسم يصح اشتقاقه من (صَغَبَ) إذا قصد بالتسمية بـ(صَغَبَى): أنه مكان مرتفع، مُحدد.

التعقيب: إنَّ احتمال إصالة النون هنا احتمال قوي، ينبغي أن يراعى؛ لقوة مقوماته، وبهذا يصح أن يكون (صَغَبَى) على وزن (فَعَّلَى)، أو (فَعَّلَى).

المثال الخامس: "عَرْنَدَسُ"

العَرْنَدَسُ من الإبل: الشديد، وناقَةٌ عَرْنَدَسَةٌ، أي: قوية طويلة القامة^(٥).

(١) ينظر: تهذيب اللغة (٣ / ٢١٤)، والتكملة (١ / ١٨٢)، والقاموس (ص ١٠٥).

(٢) تاج العروس من جواهر القاموس (ص ع ن ب) : (٣ / ١٩٧).

(٣) المحكم والمحيط الأعظم (٢ / ٤٤٦).

(٤) كتاب الأفعال (٣ / ٤٣٣).

(٥) ينظر: الصحاح (ع ر د س): (٣ / ٩٤٨)، والقاموس المحيط (ع ر د س): (ص ٥٥٧).

والمشهور عند الصرفيين أنه من الملحق بالخماسي، بزيادة النون، فهو على وزن: فَعْنَلٌ، يقول ابن جني: "ألا ترى أنك إذا وجدت النون ثالثة ساكنة فيما عدته خمسة أحرف قطعت بزيادتها؛ نحو نون جَحْنَفَلٍ، وَعَبْنَفَسٍ، وَجَرْنَفَسٍ، وَقَلْنَفَسٍ، وَعَرْنَدَسٍ، عرفت الاشتقاق أو لم تعرفه حتى يأتيك ثبَّتْ بضده" (١).

وعلى هذا فأصل مادته الرباعي (ع ر د س)، ولهذا ذُكِرَ في أكثر كتب المعاجم في مادة (ع ر د س)، كما في الصحاح، واللسان، والتاج (٢).

لكن بعض اللغويين أشار إلى خلاف ذلك، فقد أشار الفيروزآبادي إلى أنه خماسي مجرد، حين شبهه بـ(سَفْرَجَلٍ)، فقال: "العَرْنَدَسُ، كسَفْرَجَلٍ، من الإِيلِ: الشَّدِيدُ" (٣).

وصرح ابن فارس بأن النون والسين فيه زائدتان، فهو ثلاثي مزيد بحرفين، حين قال: "كُلُّ مَا زَادَ فِيهِ عَلَى الْعَيْنِ وَالرَّاءِ وَالذَّالِ، فَهُوَ زَائِدٌ، وَأَصْلُهُ: عُرْدٌ، وَهُوَ الشَّدِيدُ" (٤).

وجه أصالة النون:

أما كونه كسَفْرَجَلٍ، بأصالة جميع حروفه، فلا وجه له؛ لأمرين:

الأول- أن جمهور الصرفيين واللغويين مُجمعون على القول بزيادة النون فيما تتوفر فيه شروط الزيادة، وهي:

١- أن تكون النون ساكنة لا متحركة.

٢- أن تكون مفكوكة لا مُدغمة.

(١) الخصائص (١/ ٣٦٤).

(٢) ينظر: الصحاح (٣/ ٩٤٨)، ولسان العرب (٦/ ١٣٨)، وتاج العروس (١٦/ ٢٤٢).

(٣) القاموس المحيط (ص ٥٥٧).

(٤) مقاييس اللغة (٤/ ٣٧٣).

٣- أن تكون مُخفاة لا مُظهرة .

٤- أن تكون النون لم تضاعف مع عين الكلمة.

٥- أن تكون في كلمة خماسية.

٦- أن تكون بين حرفين قبلها وحرفين بعدها^(١).

، يقول الشاطبي: " فإذا اجتمعت هذه الشروط التي أشار إليها في مثاله^(٢) ، فالنون زائدة بلا بد، نحو جحَنْفَلْ، وعَبْنَقْسْ، وفلنَقْسْ، وعَرْنَدْسْ، وجرنَفَشْ ، وعَرْنُتْنْ ، وقرنْفَلْ، وقلنسوة، وعضنْفَر^(٣) .

الثاني- أن القول بأصالة النون هنا يؤدي إلى عدم النظير؛ لأن وزن (فَعَلَّل) غير موجود في لسان العرب^(٤).

أما قول ابن فارس: إن النون والسين فيه زائدتان، فهو قول محتمل؛ لأمر:

الأول- أن الأصل الثلاثي(عرد) يدل على الشدة ، قال صاحب العين: "العُرْد: الشَّدِيد الصَّلْب من كل شيء، المنتصب"^(٥) ، فصح أن يكون الرباعي(عُرْد) ، والخماسي (عردنس) مشتقين من الثلاثي؛ لذا حكم الصرفيون بزيادة النون في (عُرْد)، قال ابن

(١) ينظر: المقاصد الشافية (٨/٤١٧ : ٤٢١).

(٢) يقصد: مثال ابن مالك للنون الزائدة وهي تالثة بـ(عضنفر) في قوله في الألفية (ص ٣٨٥ ت القاسم): وَالنُّونُ فِي الْآخِرِ كَالْهَمْزِ، وَفِي ... نَحْوِ «عَضْنَفِرٍ» أَصَالَةً كُفِي.

(٣) ينظر: المساعد (٤/٤٩ ، ٥٠)، والمقاصد الشافية (٨/٤٢٢).

(٤) ينظر: سفر السعادة وسفير الإفادة (١/١٢٠).

(٥) العين مادة (ع ر د): (٢/٣١).

عقيل: " والنون زائدة؛ لأن فُعُلاً مفقود؛ مع دلالة قولهم: شيء عرد، أي: صلب، على زيادته" (١).

الثاني- أنهم حكموا على نظيره (عَرْنَدَد) بزيادة النون والبدال فيه، أي: الحرف الثالث والخامس؛ لدلالته على معنى الأصل من الثلاثي، قال ابن يعيش: "وقالوا: "عَرْنَدَد"، وهو الصُّلْب، فالنون فيه زائدة؛ لما ذكرناه من أنه موضعٌ كثرت زيادتها فيه، والبدال الأخيرة زائدة - أيضاً - لما ذكرناه ألحقته بـ "سَفْرَجِل" (٢).

التعقيب:

أولاً- يمكن حمل كلام الفيروزآبادي على أنه يقصد: أن (عَرْنَدَس) مثل (سَفْرَجِل) في عدد الحروف، وفي الحركات والسكنات، وأنه ملحق به، وعلى هذا يصح تشبيهه بـ(سَفْرَجِل).

ثانياً- إن قول ابن فارس وإن كان محتملاً، إلا أنني أميل إلى رأي جمهور العلماء أنه رياضي مزيد بالنون؛ لأربعة أمور:

١- أن بناء الرباعي (ع ر د س) مسموع عن العرب، قال الأزهرى: (عردس) : وَيُقَال: أَخَذَهُ فَعْرَدَسَهُ، ثُمَّ كَرَدَسَهُ، فَأَمَّا عَرْدَسَهُ، فَمَعْنَاهُ: صَرَعَهُ" (٣).

٢- صحة اشتقاقه من الرباعي (ع ر د س)؛ لأن العرندس هو الشديد، ومن يصرع أحداً، يُحْكَم له بالشدة والقوة؛ لذا جعلوه وصفاً للأسد والجمل، وغيرها من الحيوانات التي تحمل صفات القوة والصلابة والبأس والعزة والمنعة (٤).

(١) المساعد على تسهيل الفوائد « (٤ / ٥٦).

(٢) شرح المفصل لابن يعيش (٥ / ٣٣٥).

(٣) تهذيب اللغة (ع ر د س): (٣ / ٢٢٠).

(٤) ينظر: لسان العرب (ع ر د س): (٦ / ١٣٨).

٣- أنه وردت فيه لغة أخرى، وهي: عَلْنَدَس، وقد ذكرها ابن دريد فيما يلحق بالخماسي بحرف زائد، فقال: "وَعَلْنَدَس وَعَزْنَدَس، وَهُوَ الصَّلْبُ الشَّدِيدُ"^(١)، فإذا حكم للنظير (علندس) بزيادة النون فيه، حكم أيضا لنظيره (عزندس) بزيادة حرف واحد، وهو النون.

٤- أن النون وقعت ثالثة في موقع حروف المد، وهذا موضع تكثر فيه الزيادة^(٢)، بخلاف زيادة السين آخرًا، فإنها جاء في لغة خاصة عن بعض العرب، فيقولون: عَلِيكِس، ورأيتكِس، ومررت بكِس يزيدونها بعد كاف المؤنث^(٣).

المثال السادس: "قَعْنَب":

القَعْنَب: هو الصَّلْبُ الشَّدِيدُ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ، والمشهور عند الصرفيين أنه على وزن "فَعَّلَ"، والنون فيه زائدة؛ لأنها صحبت ثلاثة أصول، قال أبوحيان: "أو ثالثة متحركة، فزيدت في "فرناس"، بضم الفاء، ...، و"قَعْنَب"^(٤)، وقال أيضا: "وَفَعَّلَ: قَعْنَب"^(٥).

لكنه جاء في كتب بعض اللغويين ما يدل على خلاف ذلك:

فقد ذكره صاحب معجم "العين" في باب الرباعي من العين^(٦). وأشار ابن دريد في "الجمهرة" إلى أنه رباعي مجرد على "فَعَّلَ"، فقد ذكره في باب: جمهرة ما جَاءَ على "فَعَّلَ" مما يلحق بالرباعي: مما جَاءَ فِي الشَّدَّةِ وَالصَّلَابَةِ^(٧).

(١) جمهرة اللغة (٢/ ١١٨٧).

(٢) ينظر: سفر السعادة وسفير الإفادة (١/ ١٢٠).

(٣) ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب (٢/ ٢٧٨).

(٤) ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان الأندلسي (١/ ٢٠٦).

(٥) السابق (١/ ٦٣).

(٦) العين (٢/ ٣٠٢).

(٧) جمهرة اللغة (٢/ ١١٨٢).

ونص الزبيدي على أصالة النون فيه حيث شبهه بـ"جعفر"، فقال: " (الْقَعْبُ)، كَجَعْفَرٍ" (١).

وجه القول بأصالة النون:

لعل الذي حمل هؤلاء اللغويين على القول بأنه على "فَعَلَل" أحد ثلاثة أمور:

الأول- الفرار من القليل إلى الكثير؛ لأنهم وجدوه يستعمل في الغالب اسماً، فهو اسم من أسماء الأسد، ويطلق أيضاً على الثعلب الذكر، وقد سُمِّيَ به خلق كثير (٢)؛ لما يحمله من معنى الصلابة والشدة، قال الأزهري: "وَقَالَ اللَّيْثُ: قَعْبٌ: اسْمُ رَجُلٍ مِنْ بَنِي حَنْظَلَةَ" (٣)، وقد نص الصرفيون على أن "فَعَلَل" من الأوزان القليلة النادرة في الأسماء، قال المرادي: "وقد زيدت ثلاثة متحركة، في ألفاظ قليلة" (٤).

الثاني - أنه يقال: الْقَعْبُ، بالضاد المعجمة: على الضخم الشديد (٥)، فالنون في "قعب" في مقابل الضاد فيما هو في معناه، ولا يصح القول بزيادة الضاد، فيحكم نظيرتها (النون) بالأصالة - هنا - أيضاً.

الثالث - احتمال الأصالة فيه، وأنه يختلف في مبناه ومعناه عن "قعب"، ولذلك يقال: اقعبني الرجل: إذا جعل يديه على الأرض، وقعد مستوفراً (٦)، وقد صرح المرادي بهذا الاحتمال؛ إذ يقول: "وقد زيدت ثلاثة متحركة، في ألفاظ قليلة، منها: غريق

(١) تاج العروس (٤ / ٦٦).

(٢) ينظر: تاج العروس (٤ / ٦٦).

(٣) تهذيب اللغة (٣ / ١٩٢).

(٤) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك (٣ / ١٥٤٣).

(٥) شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم (٨ / ٥٥٧٠).

(٦) ينظر: لسان العرب (١ / ٦٨٤).

وقعب وخرنوب، على احتمال في بعضها^(١) وعدّه الفارابي من الأمثلة التي تحتمل الزيادة والأصالة، فيجوز أن يكون على زنة: "فَعَلَّ"، أو "فَعْنَل"^(٢).

التعقيب: الراجح أن النون فيه زائدة، وأنه على "فَعَلَّ": لثلاثة أمور:

١- أن أكثر اللغويين سار على مذهب الصرفيين فيه، فذهب إلى أن النون فيه زائدة، فقد ذكره الجوهري، في مادة "ق ع ب"، وقال: "وقعب: اسم رجل، بزيادة النون"^(٣)، وقد نص على ذلك ابن منظور، وجعله في مادة (ق ع ب)، وقال: "والقَعْبُ: الصُّلْبُ الشَّدِيدُ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ، وَقَعْبٌ: اسْمُ رَجُلٍ مِنْ بَنِي حَنْظَلَةَ، بِزِيَادَةِ النُّونِ"^(٤).

٢- أنهم نصوا على أن وزنه: "فَعْنَل"؛ لأنه في الأصل صفة تدل على الصلابة والشدة، فيكون ما سمي بقعب، من باب الأعلام المنقولة عن الصفات، كصعب، قال أبوحيان: "و"فَعْنَل": قَعْب"^(٥)، وتبعه السيوطي في المزهري^(٦).

٣- صحة اشتقاقه من "ق ع ب"؛ لأنه لما كان محور هذه المادة يدور حول الشدة والصلابة، قالوا في معنى القعب: الشيء الشديد الصلب، و أطلقوا القعب على القَدَحِ الغليظ الجافي^(٧)، ففيه معنى الشدة والصلابة أيضاً، وقالوا فيمن يتقعر ويتشدد في كلامه، يفتح فاه بشدة: فلان مقعبٌ، يقول الزبيدي: "يقال: فلان مُقَعَّبٌ مُقَعَّرٌ، للمتشدق، والذي يتكلم بأقصى حلقه، ويفتح فاه، كأنه قعب"^(٨).

(١) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك (٣ / ١٥٤٣).

(٢) قال: "باب فَعْنَل بفتح الفاء واللام، وفَعْنَل". معجم ديوان الأدب (٢ / ٢٢).

(٣) الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية (١ / ٢٠٤).

(٤) لسان العرب (١ / ٦٨٤).

(٥) ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان الأندلسي (١ / ٦٣).

(٦) ينظر: المزهري في علوم اللغة وأنواعها (٢ / ١٤).

(٧) ينظر (ق ع ب) في العين (١ / ١٨٢)، وتهذيب اللغة (١ / ١٨٦)، ولسان العرب (١ / ٦٨٣).

(٨) تاج العروس من جواهر القاموس (قعب): (٤ / ٦٤).

المبحث الرابع

”ما خالف المشهور من الأمثلة التي جاءت فيها الزيادة رابعة“

المثال الأول – ضيفن.

الضَيْفَن: هو الذي يجيء مع الضيف للأكل مُتَطَفلاً^(١).

والمشهور عن سيبويه وجمهور الصرفيين أن النون فيه زائدة، وأنه على (فَعَلَن)، وليس بـ(فَعِيل)؛ لأنه مأخوذ من الضيف^(٢)، يقول سيبويه: "الضيفن؛ لأنه من الضيف"^(٣)، ويقول المبرد: "وكذلك (ضَيْفَن) النون زائدة؛ لأنه الذي يجيء مع الضيف، فتقدره: (فَعَلَن)"^(٤).

وقد خالف هذا القول المشهور أبو زيد فيما نسب إليه^(٥)، وابن فارس، وغيرهما من اللغويين، فقد أورده أصحاب معاجم العين، والتهذيب، والمحكم، والمجمل، والقاموس، والتاج) في مادة الثلاثي (ض ف ن)^(٦)، على أن النون أصل، فيكون

(١) ينظر: الصحاح (ض و ف): (٤ / ١٣٩٣)، ولسان العرب (٩ / ٢١٠).

(٢) ينظر: الكتاب (٤ / ٣٢٠)، والمقتضب (١ / ٥٩)، وشرح الكتاب للسيرافي (٤ / ٢٥٥)، وأبينية الأسماء والأفعال والمصادر (ص ٢٠٢)، وشرح التصريف للثمانيني (ص ٢٤٧)، وشرح المفصل لابن يعيش (٤ / ١٦٥)، والممتع الكبير لابن عصفور (ص ٦٨).

(٣) الكتاب (٤ / ٣٢٠).

(٤) المقتضب (٣ / ٣٣٧).

(٥) ينظر: الخصائص (٣ / ١٢٣)، وشرح الكتاب للسيرافي (٥ / ١٤٨)، والممتع (ص ١٨٠).

(٦) ينظر: العين (٧ / ٤٦)، وتهذيب اللغة (١٢ / ٣٢)، والمحكم (٨ / ٢٠٨)، ومجمل اللغة لابن فارس (ص ٥٦٤)، والقاموس المحيط (ص ١٢١٢)، وتاج العروس (٣٥ / ٣٣٢).

على وزن: (فَيْعَل)، قال ابن فارس: "وَالدَّلِيلُ عَلَى هَذَا قَوْلُهُمْ لِلطُّفَيْلِيِّ الَّذِي يَجِيءُ مَعَ الضَّيْفِ: ضَيَّفَنَ، وَهَذَا " فَيْعَلٌ " مِنْ (ضَفَنَ)"^(١).

وجه أصالة النون هنا:

إن المذهب الذي ذهب إليه اللغويون في هذا المثال قوي؛ لأمور:

الأول- أن الأصل الثلاثي (ض ف ن) يصح اشتقاق (ضيفن) منه، فقد جاء في معناه: "وَضَفَّنْتُ مَعَ الضَّيْفِ إِذَا جِئْتُ مَعَهُ، وَهُوَ الضَّيْفَانُ"^(٢)، وجاء في كتاب الأفعال: "وَضَفَّنَ ضَفْنًا: جَلَسَ إِلَى الْقَوْمِ، وَضَفَّنَ أَيضًا: أَقْبَلَ مَعَ الضَّيْفِ، وَهُوَ الضَّيْفَانُ"^(٣)، وقد بين ابن فارس صحة اشتقاقه، فقال: "ضَفَّنَ إِلَى الْقَوْمِ، إِذَا لَجَأَ إِلَيْهِمْ، فَجَلَسَ عِنْدَهُمْ، وَهَذَا عِنْدِي مِمَّا يَنْبَغِي أَنْ يُزَادَ فِيهِ وَصَفٌ، فَيُقَالُ: " وَهُمْ لَا يُرِيدُونَهُ "، كَأَنَّهُ رَمَى بِنَفْسِهِ عَلَيْهِمْ، وَالدَّلِيلُ عَلَى هَذَا قَوْلُهُمْ لِلطُّفَيْلِيِّ الَّذِي يَجِيءُ مَعَ الضَّيْفِ: ضَيَّفَنَ"^(٤).

الثاني- ثبوت النون في جميع تصاريف الكلمة، فإن العرب قالت: ضَفَّنَ الرجل، فهو ضافِنٌ، وضيْفِنٌ^(٥).

الثالث- أن وزن "فَيْعَل" أكثر في اللغة من "فَعْلَن"^(٦).

(١) مقاييس اللغة (ض ف ن): (٣/ ٣٦٥، ٣٦٦).

(٢) العين (ض ف ن): (٧/ ٤٦).

(٣) كتاب الأفعال (٢/ ٢٢٧).

(٤) مقاييس اللغة (ض ف ن): (٣/ ٣٦٥، ٣٦٦).

(٥) ينظر: إيجاز التعريف في علم التصريف (ص ٨٤).

(٦) ينظر: الخصائص (٣/ ١٢٣)، والمنصف (ص ١٦٨)، والممتع الكبير في التصريف (ص ١٨٠).

الرابع - أن النون إذا وقعت آخرًا يكثر فيها أن تكون أصلًا، نحو: لَيْن، وهَيِّن، ومُعَلَن، ومَلْعُون، ومكُون، وكائِن، بل ذهب ابن عصفور إلى أن النون لا تكون في مثل هذا الموضع إلا أصلية^(١).

التعقيب:

أولاً - وهم ابن منظور في نسبة الآراء في هذه المسألة في قوله: "والضَّيْفَن: الَّذِي يَتَّبِعُ الضَّيْفَ، مُسْتَقٌّ مِنْهُ عِنْدَ غَيْرِ سِبْيَوِيَّهِ، وَجَعَلَهُ سِبْيَوِيَّهِ مِنْ (ضَفَنَ)"^(٢)، ولعل هذا الخطأ من فعل النساخ؛ لأنه قال في موضع آخر: "وَضَفَنَ مَعَ الضَّيْفِ يَضْفِنُ ضَفْنَا جَاءَ مَعَهُ، وَهُوَ الضَّيْفَنُ، وَالضَّيْفَنُ: الَّذِي يَجِيءُ مَعَ الضَّيْفِ، ...، وَقَالَ النَّحْوِيُّونَ: نُونُ (ضَيْفَنَ) زَائِدَةٌ"^(٣).

ثانياً - كلا الرأيين له وجاهته؛ لصحة الاشتقاق منهما، وتقارب المعنى، وإن كان رأي اللغويين هو الأقوى؛ لما يدعمه من القياس الصرفي، وهو ما نص عليه ابن جني في قوله: "كلا الاشتقاقيين مذهب، وقول أبي زيد في هذا كأنه أقوى؛ لأن المعنى يطابقه"^(٤)، وقد رجَّحه ابن مالك^(٥).

(١) ينظر: الممتع الكبير في التصريف (ص ١٨٠).

(٢) لسان العرب (٩/ ٢١٠).

(٣) السابق (١٣/ ٢٥٦).

(٤) المنصف (ص ١٦٨).

(٥) ينظر: إيجاز التعريف في علم التصريف (ص ٨٣).

المثال الثاني - غَرَوْنَق

الغَرَوْنَق: الأبيض الشَّابُّ النَّاعِمُ الجَمِيل، وهو صفة للشَّابِّ المُنعم، وقيل: هو اسم طائر أيضًا^(١).

ذكر أبو حيان أنه على وزن: (فَعَوْنَل) بزيادة الواو والنون، فقد جاء في الارتشاف: "وفعونل: غَرَوْنَق"^(٢)، ويقول في مواضع زيادة النون: "ورابعة متحركة في (غَرَوْنَق)"^(٣)، وتبعه السيوطي في المزهري^(٤).

لكن جُلَّ أصحاب المعاجم ذكروا (غرنق) وما تصرف منه في الرباعي (غ ر ن ق)^(٥)، وهذا دليل على أنهم يرون أن النون أصل في هذه المادة؛ لذا علق الصغاني على إيراد الجوهري (غَرْنَيْق) في مادة الثلاثي (غ ر ق)، فقال: "أدرجَه الجوهريُّ في تركيب " غ ر ق "، وحقَّه أن يُفردَ له تَرْكيبٌ؛ لأنَّ وَرْنَ " غَرْنَيْق " : فُغْنَيْل، لا فُغْنَيْل"^(٦).

وجه أصالة النون: تظهر قوة أصالة النون في هذا المثال من وجوه:

الأول- أن هذه النون قد ثبتت في هذه اللَّفْظَة أَنَّى تصرفت ثبات بقيَّة أصول الكَلِمَة، بل ثبتت في كل ما كان بمعنى (غَرَوْنَق)، قال ابن سيده: "والغَرْنُوْق، والغَرْنُوْق، والغَرْنَيْق، والغَرْناق، والغَرْناق، والغَرْناق، والغَرْناق، كُله: الأبيض الشَّابِّ الجَمِيل"^(٧).

(١) ينظر: لسان العرب (غ ر ن ق): (١٠ / ٢٨٦)، وتاج العروس (غ ر ن ق): (٢٦ / ٢٤٦).

(٢) ارتشاف الضرب (١ / ٧٦).

(٣) السابق (١ / ٢٠٨).

(٤) ينظر: المزهري في علوم اللغة وأنواعها (٢ / ١٨).

(٥) ينظر: المحكم والمحيط الأعظم (٦ / ٧٣)، وتهذيب اللغة (٨ / ١٩١)، والتكملة والذيل والصلة

للصغاني (٥ / ١٢٧)، واللسان: (١٠ / ٢٨٦)، والقاموس المحيط (ص ٩١٤)، والتاج (٢٦ / ٢٤٦).

(٦) التكملة والذيل والصلة للصغاني (٥ / ١٢٧).

(٧) المحكم والمحيط الأعظم (٦ / ٧٢).

الثاني - أنها ثبتت - أيضا - في جمع التكسير لـ (غريق) و (غرونق)، فقَالُوا: غرائق، وِغرائق، وِغرائقة^(١).

الثالث - أن سيبويه نصَّ على أصالة النون في (غريق)، فقال: "ويكون على مثال (فُعَلِيل)، وهو قليل في الكلام. قالوا: غريق، وهو صفة"^(٢)، وتبعه كثير من الصرفيين كابن السراج وابن يعيش، وابن عصفور، وغيرهم^(٣)، فهذا يدل على ترجيحهم أصالة النون في هذه المادة.

الرابع- بُعد اشتقاق (غرونق) من مادة الثلاثي (غ ر ق)؛ لتباين معنيهما.

التعقيب:

هذا المثال يحتمل أصالة النون وزيادتها، ولعل الأقوى هو أصالتها، لكن لا ننكر جواز زيادتها؛ لأن القائل به إمام من أئمة اللغة، وهو أبو حيان؛ لذا لا يغلط أحد الفريقين؛ لأن لكل مسوغه، ولعل من مسوغات الزيادة ما يأتي:

١ - أنه لم يرد لـ (غ ر ن ق) فعل يدل على صحة الاشتقاق منه.

٢ - أنه يمكن اشتقاقه من الثلاثي (غ ر ق) إذا قصد به طائر من طيور الماء، بتأول لطيف، وهو أنه لما كان الغرق لا يكون إلا في الماء سمي به طائر البحر: الغرونق.

(١) المحكم والمحيط الأعظم (٧٢ / ٦) واللسان: (٢٨٦ / ١٠)، والتاج (٢٦ / ٢٤٦).

(٢) الكتاب (٤ / ٢٩٣).

(٣) ينظر: الأصول لابن السراج (٣ / ٢١٦)، و شرح المفصل لابن يعيش (٤ / ١٩٥)، والممتع لابن لابن عصفور (ص ١٠٥)، و شرح الأشموني لألفية ابن مالك (٤ / ٦٨).

المثال الثالث - "فَرْتَنَى":

(فَرْتَنَى) اسم يطلق على الأمة البغيّ الفاجرة^(١)، والمشهور من مذهب الصرفيين أن النون أصل فيه، وأنه من الرباعي المجرد، فقد ذهب سيبويه إلى أنه على زنة (فَعَلَى) من (فرتن)، قال: "وتلحق خامسة؛ للتأنيث فيكون الحرف على مثال: (فَعَلَى) في الأسماء، وذلك نحو: جَحْبَبَى، وَقَرْقَرَى، وَالْفَهْقَرَى، وَفَرْتَنَى، ولا نعلمه جاء صفة"^(٢).

لكنه نُقِلَ عن ابن حبيب من اللغويين أن النون في هذه الكلمة زائدة، وهو على زنة 'فَعَلَى'، وأصله في مادة الثلاثي: (ف ر ت)، قال ابن سيده: "وَفَرْتَنَى: المرأة الفاجرة، ذهب ابن حبيب فيه إلى أن نونه زائدة، وحكى: فَرَتَ الرَّجُلُ يَفْرَتُ فَرْتًا: فَجَرَ، وأما سيبويه، فجعله رباعياً"^(٣).

وجه قول ابن حبيب:

اعتمد على ما حكاه من قولهم: فَرَتَ الرَّجُلُ يَفْرَتُ فَرْتًا: فَجَرَ^(٤)، وهذا قاضٍ بصحة اشتقاق "فَرْتَنَى" منه، قال الفيروز آبادي في (ف ر ت): "وَكَنَصَرَ: فَجَرَ، ومنه: فَرْتَنَى، وهي: المرأة الفاجرة"^(٥).

وقد علل ابن جني لصحة اشتقاقه من الفرات تعليلاً لطيفاً، فقال: "ومنه الفرات؛ لأنه الماء العذب، وإذا عذب الشيء ميل عليه ونيل منه"^(٦)، فهكذا الفرتنى يُنال

(١) ينظر: المحكم والمحيط الأعظم (٩ / ٤٧٨)، والقاموس المحيط (ص: ١٥٧).

(٢) الكتاب (٤ / ٢٩٦).

(٣) المحكم والمحيط الأعظم (٩ / ٤٧٨).

(٤) الممتع الكبير في التصريف (ص: ٦٥).

(٥) القاموس المحيط (ص: ١٥٧).

(٦) الخصائص (٢ / ١٦٩).

منها، ويكثر الورد إليها دون مانع.

وصح الأستاذ الدكتور محمد حسن جبل - رحمه الله - اشتقاقه من الفرات بأن الماء الفرات خالٍ من الملوحة وهي حِدَّة، وخالٍ من الكدورة وهي غلظ وخشونة، فالفرتنى خالية من الحِدَّة والخشونة، أي: سهلة الاستسلام لا تدفع عن نفسها بخشونة وحرارة^(١).

تعقيب:

أرى أن هذا المثال مما يحتمل الوجهين المتقدمين؛ لأن من جعله (فَعَلَّى) لم يسمع ورود مادة (فرت) بمعنى: فجر، وإنما الثابت أنها بمعنى (عذب)^(٢)، ويبعد الاشتقاق من هذا المعنى في الظاهر، وكذلك ورود المادة في الرباعي (ف ر ت ن)، فقد ورد: فَرَّتَنَ الرَّجُلُ، إِذَا شَقَّقَ كَلَامَهُ وَاهْتَمَشَ فِيهِ^(٣)، ويُعَلَّلُ لِبُعْدِ الْاِسْتِقَاقِ فِيهِ أَنَّهُ مِنَ الْأَسْمَاءِ، وَالْأَسْمَاءُ لَا تُعَلَّلُ.

ولقوة هذا الرأي ذهب إليه عدد من النحويين واللغويين، فمن النحويين: ابن السراج، والمرادي، وناظر الجيش، والسيوطي^(٤)، ومن اللغويين: الأزهري والجوهري، فقد أوردا (فَرَّتَنَى) في مادة الرباعي (ف ر ت ن)^(٥).

(١) المعجم الاشتقاقي المؤصل (٣/ ١٦٥١).

(٢) جاء في اللسان (ف ر ت): "وَقَدْ فَرَّتَ الْمَاءُ يَفْرُتُ فُرُوتَةً: إِذَا عَذَّبَ، فَهُوَ فُرَاتٌ". اللسان (٢/ ٦٥).

(٣) ينظر: القاموس المحيط (ص: ١٢٢١)، ولسان العرب (١٣/ ٣٢٢).

(٤) ينظر: الأصول في النحو (٣/ ٢١٩)، وتوضيح المقاصد (٣/ ١٣٥٩)، تمهيد القواعد (٩/ ٤٦٤٠)، والهمع (٣/ ٣٤٢).

(٥) ينظر: تهذيب اللغة (١٤/ ٢٥٤)، والصاح تاج اللغة وصحاح العربية (٦/ ٢١٧٧).

ويقوى احتمال زيادة النون فيه؛ لما ورد أن "فرت" تأتي بمعنى: "فجر"، وصحة اشتقاقه من الفرات بهذه التأمل اللطيف الذي ذكره ابن جني، والدكتور جبل.

ولقوة هذا الاحتمال ذكر ابن سيده هذا الاسم مرتين: فيما جاء على (فعللى) ،
وفما جاء على (فعلنى)^(١)، وذكره الفيروزآبادي في مادتي الثلاثي (ف ر ت)
، والرباعي (ف ر ت ن)^(٢).

(١) ينظر: المخصص (٦ / ٥)، و (٤ / ٤١٩).

(٢) ينظر: القاموس المحيط (ص: ١٥٧)، و (ص: ١٢٢١).

الخاتمة

الحمد لله بدءًا وختامًا، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه جمعًا
وفردًا، **وبعد**،،

فبعد هذه الدراسة أستطيع أن أخلص إلى بعض الأمور المهمة، ومنها:

- أن بعض اللغويين خالف المشهور عند الصرفيين؛ لأن غاية اللغوي أن يصف اللغة كما هي دون أن يُراعي ما يصح القياس عليه وما لا يصح، خلافًا للصرفي الذي يُحاول أن يضع الضوابط والقواعد التي تنطبق عليها الجزئيات، فيرد القليل إلى الكثير، وما لا نظير له إلى ماله نظير في الأصل أو الوزن؛ لذلك نجد الصرفيين لا يقولون بزيادة النون في (نبراس)؛ لأنَّ هذا البناء (نفعلاً) غير موجود في كلام العرب بكثرة، بينما حكم بزيادتها بعض اللغويين.
- أن كثيرًا من هذه الأوجه غير المشهورة أوجه محتملة؛ لأن أمر الاشتقاق أمر اجتهادي يصح الاختلاف فيه بين اللغويين والصرفيين، ولأن لغة العرب أوسع من أن يُحيط بها فرد أو جماعة، فقد يقع اللغوي على دليل من كلام العرب يسوّغ مذهبه في الاشتقاق، ومن ذلك مثال (ضيفن)، فقد ذهب الصرفيون إلى أن النون فيه زائدة؛ لأنه من (ضيف)، بينما أكثر اللغويين يرون أنه من (ضفن)، والياء هي الزائدة؛ لأنهم وجدوا مادة الثلاثي (ضفن) تدل على معنى (ضيفن)، فمعناها: أقبل مع الضيف.
- أثبت البحث ضعف وجهة نظر ابن فارس في أن أكثر أمثلة الرباعي أصلها ثلاثة أحرف زيد عليها حرف؛ لبُعد الاشتقاق في أغلب الأمثلة الواردة في البحث، ولعدم قيام الدليل الشافي الكافي على صحة هذا المذهب.

- أن الاختلاف بين اللغويين والصرفيين في وزن (نَرَجِس) ومادته منشؤه من الاختلاف في أصل هذا المثال، هل هو عربي، أم غير عربي؟ فالصرفيون رجّحوا عربيته فحكموا بزيادة النون؛ لعدم النظير على القول بأصالته، واللغويون رجّحوا أنه غير عربي فحكموا بأصالة النون، وبأنه من الأوزان النادرة التي جاءت في لسان غير العرب.
- أن بعض اللغويين يحمل بعض الأمثلة على غير المشهور اعتماداً منه على قول بعض الصرفيين، فقد حكم بعضهم بأن (خُنْفَس) على (فُعَلَل)؛ لأن الأَخْفَش ومن تبعه صحّحوا ثبوت وزن (فُعَلَل) عن العرب، ومثّلوا له بـ "جُخْدَب"، و"بُرُقَع"، و"قُعْدَد".
- أنه قد يرد في المثال الصرفي أكثر من قول يُخالف المشهور، كما في (عَنْسَل) فمع أن الصرفيين يرون أن النون فيه زائدة، ذهب بعض اللغويين إلى أنه مأخوذ من العنّس، وأن اللام فيه زائدة، وذهب آخرون إلى أنه رباعي مجرد.
- أن ابن دريد وابن فارس قد خالفا المشهور في أمثلة غير قليلة.
- أن هذه الأوجه غير المشهورة قد تكون مُحتملة سائغة مع بعض معاني الكلمة دون بعض؛ لذا ضعّف مذهب ابن فارس في أن (ثعلباً) مأخوذ من (ثَعَب)؛ لأن مادة (ث ع ب) تدل على انفجار الماء، وهذا لا يكون سائغاً في معنى كلمة (ثعلب): الحيوان المعروف.
- أن ما قاله ابن فارس في وجه اشتقاق (البردس) من الثلاثي (ر د س) ليس له مستند في كتب اللغة؛ لأنّ الردس - كما نص اللغويون - هو دَكُّك أرضاً أو حائطاً أو مدرّاً بشيءٍ صُلْبٍ عريضٍ، يُسمّى: مِرْدَسًا.
- أن القول بزيادة النون في (عَنْجَد) هو المخالف للمشهور، ويقوى بأنه قد ورد الثلاثي منه، ودل على معنى الرباعي، فإنهم يقولون على الزيبب "عنجد"، و"

عُجْدُ .

- أن تفريق ابن سيده - بين وزني (نرجس) مكسور النون، ومفتوحها - يضعف؛ لأنه لو كان الكسر لغة، لما جاز أن يكون الحرف أصلاً في لغة، زائداً في لغة أخرى، والصواب أن المكسور محمول على المفتوح، فالنون زائدة في كليهما.
- أن ما ذهب إليه ابن فارس - من أن النون والذال زائدتان في (عَرْنَدَس)؛ لأنه مأخوذ من (عرس) الذي يدل على اللزوم - يضعف؛ لأن العلاقة بين معنى اللزوم وبين معاني (عَرْنَدَس) بعيدة جداً، بل تكاد تكون مفقودة.
- أن التنظير الذي نظر به الفيروزآبادي - حين شبه (بَلَنْط) بـ(جَعْفَر) - فيه نظر؛ لأن ثانيه متحرك، وليس ساكناً كـ(جَعْفَر) ، والصواب: أنه كـ(سَمَنْد).
- صحَّ البحث رأي بعض اللغويين في بعض الأمثلة، فقد صحَّ أصالة النون في (نيراس)، و(صَنْبِي)، و(عَرُونَق)، و(ضَيْفَن).
- أن ابن منظور وهم في النسبة إلى سيبويه القول بأن (ضيفن) مأخوذ من (ضفن)، ورجح الباحث أن هذا خطأ وقع من الناسخ؛ لأن ابن منظور ذكر رأي سيبويه في موضع آخر صحيحاً.

التوصيات: يوصي الباحث بربط الدراسات النحوية والصرفية بالجانب اللغوي، وبكثرة الدراسات التي تُعنى بدراسة موقف اللغويين مما أقره الصرفيون في الأبواب المختلفة؛ لما في ذلك من إثراء قواعد اللغة، وعمق الفهم لكلام علمائنا الأجلاء.

وَآخِرُ دَعْوَانَا أَنِ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ

ثبت المصادر والمراجع

١. أبنية الأسماء والأفعال والمصادر لابن القَطَّاع الصقلي (ت ٥١٥ هـ)، تحقيق: أ. د. أحمد محمد عبد الدايم، دار الكتب والوثائق القومية - القاهرة / ١٩٩٩ م.
٢. ارتشاف الضرب في معرفة كلام العرب لأبي حيان الأندلسي (ت ٧٤٥ هـ) تح/د/ رجب عثمان محمد، مراجعة د/رمضان عبد التواب، ط/ مكتبة الخانجي . القاهرة ، ط أولى ١٤١٨ هـ / ١٩٩٨ م .
٣. الأصول في النحو لابن السراج (ت ٣١٦ هـ) تح/د/ عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة - بيروت، ط ثانية ١٤١٧ هـ ١٩٩٦ م.
٤. إيجاز التعريف في علم التصريف لمحمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجبالي، أبي عبد الله، جمال الدين (ت ٦٧٢ هـ)، تحقيق: محمد المهدي عبد الحي عمار سالم، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، ١٤٢٢ هـ / ٢٠٠٢ م.
٥. البديع في علم العربية لمجد الدين بن الأثير ت ٦٠٦ هـ ، تحقيق ودراسة: د/ فتحي أحمد علي الدين، جامعة أم القرى، مكة المكرمة - المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى ١٤٢٠ هـ .
٦. البهجة الوفية بحجة الخلاصة الألفية لأبي البركات بدر الدين محمد بن محمد بن محمد الغزي رحمه الله (ت: ٩٨٤ هـ)، دراسة وتحقيق: حمزة مصطفى حسن أبو توهة، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٣٨ هـ - ٢٠١٧ م.
٧. تصحيح الفصيح وشرحه لأبي محمد، عبد الله بن جعفر بن محمد بن دُرُسْتَوَيْه (ت ٣٤٧ هـ) تحقيق: د. محمد بدوي المختون - المجلس الأعلى للشئون

الإسلامية [القاهرة] ١٤١٩ هـ - ١٩٩٨ م.

٨. التكملة والذيل والصلة لكتاب تاج اللغة وصحاح العربية، للحسن بن محمد بن الحسن الصغاني (ت ٦٥٠ هـ) ، حققه عبد العليم الطحاوي، و إبراهيم إسماعيل الأبياري، ومحمد أبو الفضل إبراهيم، مطبعة دار الكتب، القاهرة (دون).

٩. تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد لناظر الجيش (ت ٧٧٨ هـ) ، دراسة وتحقيق أ.د/علي محمد فاخر ، و أ.د/جابر محمد البراجة، و أ.د/إبراهيم جمعة العجمي، و أ.د/جابر السيد مبارك ، و أ.د/علي السنوسي محمد ، و أ.د/محمد راغب نزال ط. دار السلام ، القاهرة، ط أولى ١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٧ م.

١٠. تهذيب اللغة لأبي منصور محمد بن أحمد بن الأزهر الهروي (ت ٣٧٠ هـ) تحقيق: محمد عوض مرعب ، دار إحياء التراث العربي - بيروت ، ط أولى، ٢٠٠١ م.

١١. تاج العروس من جواهر القاموس لمحمد بن محمد بن عبد الرزاق الحسيني، أبو الفيض، الملقب بمرتضى، الزبيدي (المتوفى: ١٢٠٥ هـ) تحقيق: مجموعة من المحققين ، دار الهداية (دون) .

١٢. تاج اللغة وصحاح العربية تأليف / إسماعيل بن حماد الجوهري ، تحقيق / أحمد عبد الغفور عطار ، طبعة دار العلم للملايين (دون) .

١٣. توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك للمرادي (ت ٧٤٩ هـ) ، تحقيق أ. د/ عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، طبعة أولى ١٤٢٢ هـ . ٢٠٠١ م.

١٤. جمهرة اللغة لأبي بكر محمد بن الحسن بن دريد الأزدي (ت ٣٢١هـ) تحقيق: رمزي منير بعلبكي، دار العلم للملايين - بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٨٧م.
١٥. الخصائص لأبي الفتح عثمان بن جني الموصلي (ت ٣٩٢هـ) الهيئة المصرية العامة للكتاب، الطبعة الرابعة (دون).
١٦. سر صناعة الإعراب لابن جني (ت ٣٩٢هـ) دار الكتب العلمية بيروت- لبنان الطبعة الأولى ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.
١٧. سفر السعادة وسفير الإفادة لعلي بن محمد بن عبد الصمد الهمداني المصري الشافعي، أبي الحسن، علم الدين السخاوي (ت ٦٤٣هـ)، تحقيق: د. محمد الدالي، دار صادر، الطبعة الثانية، ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م.
١٨. شرح الأشموني على ألفية ابن مالك لنور الدين الأشموني الشافعي (ت ٩٠٠هـ)، دار الكتب العلمية بيروت- لبنان، الطبعة: الأولى ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.
١٩. شرح التصريف لأبي القاسم عمر بن ثابت الثماني (ت ٤٤٢هـ)، تحقيق: د. إبراهيم بن سليمان البعيمي، مكتبة الرشد، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ - ١٩٩٩م.
٢٠. شرح شافية ابن الحاجب لرضي الدين محمد بن الحسن الاستربادي (ت ٦٨٦هـ) مع شرح شواهده للبغدادي (ت ١٠٩٣هـ) حققهما، وضبط غريبهما، وشرح مبهمهما، الاساتذة: محمد نور الحسن، ومحمد الزفزاف، ومحمد محيي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية بيروت - لبنان (دون).
٢١. شرح شافية ابن الحاجب لركن الدين الأستربادي (ت ٧١٥هـ) تحقيق: د.

- عبد المقصود محمد عبد المقصود (رسالة الدكتوراه) الناشر: مكتبة الثقافة الدينية ، الطبعة الأولى ١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٤ م.
- ٢٢ . شرح كتاب سيبويه للسيرافي (ت ٣٦٨ هـ) تحقيق / أحمد حسن مهدي ، وعلي سيد علي ، دار الكتب العلمية بيروت لبنان ، الطبعة الأولى ٢٠٠٨ .
- ٢٣ . شرح الكافية الشافية لابن مالك (ت ٦٧٢ هـ) تح/عبد المنعم أحمد هريدي ط/جامعة أم القرى ، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي ، ط أولى ، ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م.
- ٢٤ . شرح المفصل لابن يعيش (ت ٦٤٣ هـ) ، قدم له ووضع حواشيه وفهارسه د / إميل بديع يعقوب ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، الطبعة الأولى ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م .
- ٢٥ . شرح المقدمة المحسبة لظاهر بن أحمد بن بابشاذ (ت ٤٦٩ هـ) تحقيق خالد عبد الكريم المطبعة العصرية - الكويت ، الطبعة الأولى ١٩٧٧ م .
- ٢٦ . شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم ، لنشوان بن سعيد الحميري اليمني (المتوفى: ٥٧٣ هـ) تحقيق: د حسين بن عبد الله العمري - مطهر بن علي الإيراني - د يوسف محمد عبد الله ، دار الفكر المعاصر (بيروت - لبنان) ، دار الفكر (دمشق - سورية) الطبعة الأولى، ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩ م .
- ٢٧ . عمدة الحفاظ في تفسير أشرف الألفاظ لأبي العباس، شهاب الدين (أحمد بن يوسف بن عبد الدائم) المعروف بالسمين الحلبي (ت ٧٥٦ هـ)، تحقيق: محمد باسل عيون السود، ط/ دار الكتب العلمية، طبعة أولى ١٤١٧ هـ - ١٩٩٦ م .

٢٨. فتح الأفقال وحل الإشكال بشرح لامية الأفعال المشهور بالشرح الكبير لجمال الدين محمد بن عمر المعروف ببَحْرَق (٨٦٩ - ٩٣٠ هـ)، تحقيق: د. مصطفى النحاس، كلية الآداب - جامعة الكويت، ١٤١٤ هـ - ١٩٩٣ م.
٢٩. الفروق اللغوية لأبي هلال العسكري (ت: نحو ٣٩٥ هـ) حققه وعلق عليه/ محمد إبراهيم سليم ط: دار العلم والثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة - مصر (دون) .
٣٠. فلك القاموس لعبد القادر بن أحمد بن عبد القادر بن الناصر الكوكباني الشافعي (ت ١٢٠٧ هـ) تحقيق: إبراهيم السامرائي، دار الجيل - بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٤ هـ - ١٩٩٤ م.
٣١. القاموس المحيط لمجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزآبادي (ت ٨١٧ هـ) تحقيق: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة بإشراف: محمد نعيم العرقسوسي، ط/ مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت - لبنان ، الطبعة الثامنة، ١٤٢٦ هـ - ٢٠٠٥ م.
٣٢. كتاب الأفعال لسعيد بن محمد المعافري القرطبي ثم السرقسطي، أبو عثمان، ويعرف بابن الحداد (ت بعد ٤٠٠ هـ)، تحقيق: حسين محمد شرف، مؤسسة دار الشعب للطباعة والنشر، القاهرة - جمهورية مصر العربية، ١٣٩٥ هـ - ١٩٧٥ م.
٣٣. كتاب الأفعال لعلي بن جعفر بن علي السعدي، أبي القاسم، المعروف بابن القطّاع الصقلي (ت ٥١٥ هـ)، عالم الكتب، الطبعة الأولى ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م.
٣٤. كتاب الألفاظ لابن السكيت، أبي يوسف يعقوب بن إسحاق (ت ٢٤٤ هـ)، تحقيق: د. فخر الدين قباوة، مكتبة لبنان ناشرون، الطبعة الأولى، ١٩٩٨ م.
٣٥. كتاب العين للخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي البصري (ت

١٧٠هـ) تحقيق: د مهدي المخزومي، د إبراهيم السامرائي - دار ومكتبة الهلال (دون).

٣٦. الكتاب لسبويه (عمرو بن عثمان بن قنبر ت ١٨٠هـ) تحقيق وشرح / عبد السلام محمد هارون مطبعة الخانجي . القاهرة ، الطبعة الثالثة ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨ م.

٣٧. كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم للتهانوي (ت بعد ١١٥٨هـ) تح / علي دحروج ، مكتبة لبنان ناشرون ، الطبعة الأولى ١٩٩٦ م .

٣٨. اللباب في علل البناء والإعراب للعكبري (ت ٦١٦هـ) تح/ غازي مختار طليمات، دار الفكر، ط أولى ١٤١٦هـ / ١٩٩٥ م .

٣٩. لسان العرب تأليف / محمد بن مكرم بن منظور الأفرقي المصري ، دار صادر- بيروت ، الطبعة الثالثة ١٤١٤ هـ .

٤٠. المحكم والمحيط الأعظم لابن سيده المرسي [ت: ٤٥٨هـ] المحقق: عبد الحميد هنداوي الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة: الأولى ١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠ م.

٤١. المخصص لأبي الحسن علي بن إسماعيل بن سيده المرسي (ت ٤٥٨هـ) تحقيق: خليل إبراهيم جفال دار إحياء التراث العربي - بيروت ، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ ١٩٩٦م.

٤٢. المزهر في علوم اللغة وأنواعها لجلال الدين السيوطي (ت ٩١١هـ) تحقيق: فؤاد علي منصور ، دار الكتب العلمية - بيروت الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ ١٩٩٨م.

٤٣. المساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل (ت ٧٦٩) تح /محمد كامل بركات ط/
دار الفكر دمشق ١٤٠٠هـ / ١٩٨٠م.
٤٤. المعجم الاشتقاقي المؤصل لألفاظ القرآن الكريم (مؤصل ببيان العلاقات بين
ألفاظ القرآن الكريم بأصواتها وبين معانيها) للدكتور /محمد حسن حسن جبل ،
مكتبة الآداب - القاهرة - الطبعة الأولى، ٢٠١٠ م.
٤٥. معجم ديوان الأدب لأبي إبراهيم إسحاق بن إبراهيم بن الحسين الفارابي، (ت
٣٥٠هـ) تحقيق: دكتور أحمد مختار عمر، مراجعة: دكتور إبراهيم أنيس ، طبعة:
مؤسسة دار الشعب للصحافة والطباعة والنشر، القاهرة ١٤٢٤ هـ / ٢٠٠٣ م.
٤٦. معجم مقاييس اللغة أبي الحسين أحمد بن فارس بن زكريا تح/عبد السلام
محمد هارون ط/دار الفكر ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م .
٤٧. المفصل في صناعة الإعراب للزمخشري، تح/علي بو ملح ،دار ومكتبة
الهلال ، بيروت، الطبعة الأولى ١٩٩٣م.
٤٨. المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية للشاطبي (٧٩٠ هـ) تح/ مجموعة
محققين، طبعة مركز إحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى، ط أولى ١٤٢٨هـ/
٢٠٠٧م.
٤٩. المقتضب للمبرد (ت ٢٨٥ هـ) تح/محمد عبد الخالق عزيمة، ط/ عالم
الكتب - بيروت (دون).
٥٠. المقصور والممدود لأبي علي القالي إسماعيل بن القاسم (٢٨٠ هـ - ٣٥٦
هـ). تحقيق: د. أحمد عبد المجيد هريدي (أبو نهلة). مكتبة الخانجي - القاهرة ،
الطبعة الأولى، ١٤١٩ هـ - ١٩٩٩ م.
٥١. الممتع الكبير في التصريف لابن عصفور (ت ٦٦٩هـ) الناشر: مكتبة لبنان

، الطبعة: الأولى ١٩٩٦ م .

٥٢ . المنتخب من غريب كلام العرب لعلي بن الحسن الهنائي الأزدي، أبو الحسن الملقب بـ «كراع النمل» (المتوفى: بعد ٣٠٩هـ) تحقيق: د محمد بن أحمد العمري ، جامعة أم القرى (معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي) الطبعة الأولى، ١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م .

٥٣ . المنصف ، شرح كتاب التصريف لأبي عثمان المازني لأبي الفتح عثمان بن جني الموصلية (المتوفى: ٣٩٢هـ) دار إحياء التراث القديم ، الطبعة الأولى سنة ١٣٧٣هـ - ١٩٥٤م .

٥٤ . همع الهوامع شرح جمع الجوامع في علم العربية للسيوطي (ت ٩١١هـ) تح/ عبد الحميد هنداوي ، طبعة المكتبة التوفيقية - مصر (دون).